جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر مهني، الطور الثاني

في ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تخصص: إدارة التحقيقات الاقتصادية والمالية

بعنوان:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية

من إعداد الطالب:عبد العزيز عقبة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 01 جويلية 2019.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د. طواهير عبد الجليل.....أستاذ محاضر (أ) (جامعة ورقلة) .....رئيسا.

أ.د. غريب بولرباح.....أستاذ التعليم العالي (جامعة ورقلة)..... مقررا ومشرفا.

د. رجـم خالـــد.....أستاذ محاضر (أ) (جامعة ورقلة) .....مناقشا.

السنة الجامعية 2019/2018

إهداء

وكما تعودنا دائما أن نقدم هذا الإهداء لأصحاب الفضل، فو االله لا أستطيع أن أنساهم أبدا وذلك من باب قول الرسول (ص) « من لم يشكر الناس لا يشكر االله.»

وفي مقدمة هؤلاء الناس جميعها أقدم هذا الإهداء إلى:

أبي حفظه االله

وكيف أنساك يا أبي العزيز... يامن ضحى من أجلي بكل شيء

كيف أنسى أيامك العامرة بالعطاء والتضحية والرحمة والحنان

واالله لا أستطيع أن أوفيك حقك ولو كتبت ألف مذكرة

فيها ألف إهداء، لذلك أقول لك: جزاك االله عني وعن الإسلام والمسلمين خير جزاء، فهو سبحانه القادر على أن يجازيك بالعطاء في الدنيا والآخرة–إن شاء –االله

إلى أمي العزيزة،

أسأل االله تعالى أن يبارك في عمرك وأن يرزقك وسائر المسلمين حسن الخاتمة...وأشكرك كثيرا على وقفتك معي طوال مشواري الدراسي، وقفة أم حنونة ووفقة إمرأة شجاعة ومرشدة مثابرة...فجزاك االله عني وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، فقد كنت ولازلت نعم الأم الشجاعة.

إلى زوجتي

من كانت نعم السند في رحلتي العلمية والبحثية، ولم تدخر جهدا في مساعدتي... زوجتي الغالية.

إلى إخواني وأخوتي جميعهم

والله ولي التوفيق

عبد العزيز عقبة

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين: أما بعد:

فإنني أتقدم بالشكر الجزيل الى أستاذي الفاضل الدكتور غريب بولرباح على تفضله الإشراف على العمل المتواضع، وعلى نصائحه وإرشاداته القيمة طيلة فترة إنجازه، والتي على خلالها بتقديم يد العون متى لزم الامر، وعلى صبره معي خلال هذه الفترة، جزاه الله خيرا.

كما أتقدم بالشكر الى كل أساتذتي الكرام الذين ساهموا في تكويني خلال مشواري الجامعي في جامعة قاصدي مرباح في فترة الماستر المهني .

والله ولي التوفيق

عبد العزيز عقبة

ملخص

تهدف هذه الدراسة التعريف بظاهرة الهجرة غير الشرعية في العالم عامة وفي الجزائر خاصة، كما انها تهدف إلى الكشف عن أسبابها وتداعياتها وطرقها، والاثار المترتبة عنها، ومختلف السياسات والإجراءات والقوانين التي سلكتها الجزائر من أجل مواجهة هذه الظاهرة والحد منها. خلصت الدراسة إلى نتيجة مؤداها أنه لا بد من تكاتف الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والحد من خطورتها وامتدادها، حيث لا تستطيع أي دولة بمفردها القيام بذلك، لأن هذه الظاهرة أصبحت ذات صبغة عالمية في توسعها وتهديداتها وان للظاهرة اثار سلبية على المجتمع المضيف اجتماعيا واقتصاديا.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، ظاهرة الهجرة، مكافحة الهجرة غير الشرعية.

Abstract

This study aims to identify the phenomenon of illegal immigration in the world in general and in Algeria in particular. It aims to reveal the causes, consequences and methods of illegal immigration and the various policies, procedures and laws adopted by Algeria in order to confront and reduce this phenomenon. The study concluded that regional and international efforts must be combined to confront the phenomenon of illegal migration and to reduce its severity and spread, as no single country can do so because this phenomenon has become global in its expansion and threats. The phenomenon has negative effects on the host society socially and economically.

Keywords: illegal immigration, migration phenomenon, combating illegal immigration.

مقـــدمـــة

إن الهجرة هي ظاهرة قديمة مست كل المجتمعات، إن لم نقل ظاهرة كونية ظهرت منذ أن خلق الله الحياة على هذه الأرض، و قد وجدت هجرة البشر و تنقلهم من منطقة إلى أخرى منذ أن أمر الله جلّى و علّى أبونا آدم عليه السلام بالهبوط إلى الأرض.

وعن النبي (ص) في السيرة النبوية عندما أمر أتباعه بالهجرة إلى الحبشة، وكذا المدينة المنوّرة. ومع تطور المجتمعات وظهور وتنامي فكرة التملك والاستقرار في المناطق الغنية بالخيرات والموارد المائية وخصوبة التربة للزراعة فأصبحت شيئا فشيئا الجماعة الواحدة التي جمعت أفرادها معتقدات وعادات وتقاليد تنبذ الدخيل الأجنبي نتيجة رفض مشاركتهم وتقاسمهم لخيرات المنطقة، ومع ظهور الدولة وتحديد الرقعة والحدود لكل تكتل اجتماعي، برز إلى الوجود وجوب خلق تنظيم يقوم على أسس قانونية وتنظيم حركة التنقل من وإلى خارج الأوطان.

– غير أن الهجرة تحولت من مسارها الشرعي إلى مسار غير شرعي مما أدى إلى بروز الهجرة السرية أو غير الشرعية في المجتمعات خاصة المجتمع الجزائري والمعروفة تحت تسمية "الحرقة" التي أصبحت أحد مواضيع الساعة التي نسمع ونقرأ عنها كل يوم وهذا نظراً للظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي يعيشها أفراد المجتمع الجزائري بالأخص، والتغيرات الكثيرة التي حدثت خاصة في العشرية السوداء التي شهدتها البلاد في جل الميادين.

ضف إلى ذلك مختلف الصراعات الناجمة عن التحولات التي يعيشها مجتمعنا و مدى قدرة الفرد الجزائري على التأقلم و التعايش مع تلك الصراعات، و من ثمة مدى قدرته على إيجاد التوازن اللازم لمعايشة الصراع الداخلي و الخارجي الذي تولدت بسببه أزمة حادة لدى أفراد المجتمع الجزائري خاصة الشباب منهم وهي أزمة الهوية الوطنية أو الاجتماعية التي أصبحت الشبح الأسود الذي يضايق كل فرد معني بالوطنية، و أحد أسباب الهجرة غير الشرعية هو التهميش والإحساس بعدم الانتماء وهذا راجع لسوء الاهتمام بالشباب وهي شريحة حساسة سواء كانت متعلمة أو غير متعلمة، وكذا انتشار المحسوبية والرشوة في أوساط العمل والفوضى الإدارية في كل المجالات. هذه العوامل أدت بالشباب إلى البحث عن طريقة عيش أكثر ملائمة لتحقيق – حسب اعتقادهم –طموحهم في

مجتمع آخر وذلك على حساب آمالهم بالمخاطرة والمغامرة بحياتهم وامتطاء قوارب الموت بعد صعوبة الطرق القانونية للمغادرة والهجرة.

طرح الاشكالية:

وعليه نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: **ما هي أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العالم عامة وفي الجزائر خاصة، وما هي القوانين والاتفاقيات المتعلقة بمكافحة هذه الظاهرة؟**

ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما مفهوم الهجرة غير الشرعية؟

2) ماهي أسبابها وتداعياتها في العالم عامة، والجزائر خاصة؟

3) ماهي الأساليب والوسائل المستعملة في الهجرة غير الشرعية؟

4) وما هي القوانين والاتفاقيات المتعلقة بمكافحة هذه الظاهرة؟

للإجابة على التساؤلات المطروحة على مستوى إشكالية الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

1. رغم قدم الظاهرة والاهتمام العالمي لها مازال مفهوم الهجرة غير الشرعية يبحث عن تعريف يحظى بالقبول العام.
2. إن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية تقف وراء رغبة الشباب في الهجرة غير الشرعية.
3. هناك العديد من الأساليب والوسائل المستعملة في الهجرة غير الشرعية تبعا للظروف الأمنية الإقليمية والدولية وقوانين مكافحة الظاهرة.
4. هناك العديد من القوانين والاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الظاهرة لكن مردودها يتوقف على تكاثف الجهود إقليميا ودوليا.

دوافع اختيار الدراسة

ومن الأسباب التي دفعتنا إلى دراسة الموضوع

- تفشي ظاهرة الحرقة وانتشارها بصورة واسعة النطاق خاصة في الجزائر
- هذه الظاهرة أصبحت من مواضيع الساعة، بحيث أصبحت محل اهتمام من طرف العام والخاص.
- معرفة الأسباب المؤدية بالشباب إلى الهجرة غير الشرعية خاصة عدم الاهتمام بهم من طرف المجتمع والمسؤولين.

أهمية واهداف الدراسة

تأتي أهمية الدراسة كمحاولة لإلقاء الضوء على مفهوم الهجرة اسبابها ودوافعها، وإبراز الاستراتيجيات التي قامت بها الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وإبراز دور التعاون الإقليمي والدولي في المساهمة في الحد من الهجرة غير الشرعية.

منهج الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات سالفة الذكر باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يتضمن وصف وتسجيل وتحليل وتفسير الظروف المختلفة التي تحيط بالظاهرة موضوع الدراسة للوصول إلى استنتاجات محددة بشأنها.

هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى فصلين حيث خصص الفصل الأول الى التأصيل النظري للهجرة غير الشرعية في اربعة مباحث. المبحث الأول: مفهوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية والأسباب المؤدية إليها، المبحث الثاني: بلدان المغرب العربي والمشرق العربي كمناطق عبور للمهاجرين غير الشرعيين، المبحث الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية في العالم والوسائل المستعملة في هذه الظاهرة، البحث الرابع: الدراسات السابقة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الفصل الثاني دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث. المبحث الأول: العوامل المؤدية للهجرة من الجزائر نحو الخارج ووضعية المهاجرين الوافدين إليها، المبحث الثاني: طرق والآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية في الجزائر، المبحث الثالث: القوانين والاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، بالإضافة الى مقدمة عامة وخاتمة.

الفصل الأول

الدراسة النظرية لظاهرة

الهجرة الغير شرعية

تعد الهجرة غير الشرعية –عامل له فعالية في تغير السكان لذا تعتبر من أبرز التحديات التي تسعى دول العالم لمواجهتها والحد منها، فهي تعتبر من أهم الظواهر التي تلقى اهتماما كبيرا، ومن المواضيع التي يستوجب التعريف بها والإحاطة بكل جوانبها. لهذا الغرض قسمنا الفصل الأول الى أربعة مباحث:

المبحث الأول يتناول مفهوم هذه الظاهرة والأسباب المؤدية إليها، المبحث الثاني ارتأينا إلى توضيح بلدان المغرب العربي والمشرق العربي كمناطق عبور للمهاجرين غير الشرعيين أما المبحث الثالث شرحنا واقع هذه الظاهرة في العالم والسبل أي الطرق المستعملة من طرف المهاجرين خلال هجرتهم وتحت أي غطاء يسافرون، المبحث الرابع خصص للدراسات السابقة لموضوع الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية والأسباب المؤدية إليها

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

قبل تعريف هذه الظاهرة سيتوجب علينا الأمر عرض مفهوم الهجرة بصفة عامة وقد جاءت كلمة (الهجرة) بوجه عام في اللغة العربية من الهجر ضد الوصل ومنها التهاجر أي التقاطع، ومنها أيضا المفردات (هجره، هجرا، هجرانا) أي صدمه وقطعه وضد وصله، وعلى ذلك فكلمة الهجرة هي الخروج من الأرض والانتقال إلى أخرى، والهجرة ليست فقط الانتقال من مكان لآخر، ولكن لها دلالة وأهمية اجتماعية قصوى فهي تعني قبل كل شيء الانفصال تقريبا عن جميع الروابط الاجتماعية من ناحية، وتوزيع العلاقات الاجتماعية للأفراد من ناحية أخرى[1].

[1]: خليل عبد الهادي البدو، علم الإجتماع السكاني، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 63.

وبدأت الهجرة الإنسانية عبر التاريخ في صورة هجرة جماعية قامت بها القبائل بين روافد الأنهار سعيا وراء الرزق أما الهجرة في صورتها الفردية فلم يعرفها الإنسان إلا في العصور التاريخية بعد استقراره في الوديان، وعرف الزراعة واستثمار النبات، واتخذ لنفسه زوجة وأسرة.

وتنقل الأفراد بصفة مستقلة من مكان لآخر أو من جماعة لأخرى نادراً ما يحدث، ولكن أحيانا يضيق الشخص ذرعا بحدوده وجماعته، فيحاول الحياة والعيش إما منفردا أو مع مجموعة من رفاقه[1].

إن الهجرة كعملية سكانية تزايدت معدلاتها في العالم الحديث على نحو ملحوظ نتيجة لتغير نظام العمل والإنتاج في أغلب المجتمعات من الزراعة إلى الصناعة، ومن نظام الإنتاج الزراعي الذي يقوم على استقرار مجتمعاته على الأراضي الفلاحية والزراعية والذي أصبح عاجزا على توفير مناصب العمل لجميع السكان، إلى نظام الإنتاج الذي يقوم على التصنيع حيث تجذب فرص العمل التي يوفرها عددا كبيرا من السكان فتضطرهم إلى التنقل السكاني أينما توجد هذه المنشآت وأيضا حياة الرفاهية.

ومن هنا ينظر إلى الهجرة باعتبارها علامة بارزة على التغيير الاجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر، ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد، ومن مجتمع لآخر، ولقد كان للتحرك السكاني أهمية كبيرة في أوروبا وأمريكا وإفريقيا وآسيا[2]؛ ولهذا حددت عملية الهجرة بأنها عامل لتكوين الشعوب، وأيضا عملية انتقال أو تحول لفرد أو جماعة من منطقة لأخرى داخل حدود بلد واحد أو خارج حدود هذا البلد[3].

وقد تتم عملية الهجرة بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم وإنما بإضرارهم إلى ذلك قسرا أو لهدف خططه المجتمع وهذا ما يسمى بـ (الهجرة الإرادية والهجرة الاضطرارية)، وقد تكون من المكان المعتاد للإقامة إلى منطقة أخرى بصفة دائمة أو مؤقتة (الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة).

وتعتبر الهجرة ظاهرة قديمة جدا وتمثل القوة الثانية المؤثرة في زيادة نمو السكان أو نقصانه بعد القوة الأولى وهي النمو الطبيعي للسكان[4]؛ وتعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان لآخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة أو قصيرة[5]؛ وبالتالي إذا كان انتقال الأفراد والجماعات بين الدول تتحكم فيه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يصبح على كل دولة من الدول تنظيم عملية الانتقال هذه سواء بالدخول أو الخروج أو الإقامة على أراضيها.

– فالدخول بطريقة غير شرعية هو الدخول من دولة إلى أخرى دون الالتزام بالقوانين المخصصة من السلطات لذلك أو خلافا للأنظمة المقررة من الدولة المستقبلة، أو دخول بعض الأفراد إلى الدولة بطريقة شرعية، وبعد مرور الوقت يصبحون مخالفين للقانون

[1]: نفس المرجع السابق ذكره، ص 61.

[2]: علي عبد الرزاق حلبي، علم إجتماع السكان، دار المعرفة، الإسكندرية، 2005، ص 255.

[3]: نفس المرجع السابق، ص 256.

[4]: عبد الفتاح لطفي عبد الله، مدخل إلى الجغرافيا البشرية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1998، ص 65.

[5]: عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير الشرعية و الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 16.

فتعد إقامتهم غير شرعية، منها الأشخاص الذين دخلوا بتأشيرات الزيارة أو تأشيرات العبور، وبعد انتهاء المدة المقررة قانونا ظلوا مقيمين في الدولة بصورة غير نظامية.

ويمكن تحديد طائفتين من الأفراد المتورطين في جرائم الهجرة غير الشرعية، الطائفة الأولى هو الذين يرتكبون جرائم منظمة كتهريب الأموال وتهريب الأشخاص والمخدرات والفئة الثانية تضم المشاركين في الجريمة حيث يقدمون مساعدات قد تكون سابقة للجريمة الأصلية أو متزامنة معها أو لاحقة بها سواء بالإرشاد أو التحضير أو التخطيط أو الإعداد المادي في مختلف مراحل التنفيذ[1].

ولا يستثنى من الاتهام أي شخص له علاقة بجريمة الهجرة غير الشرعية حتى في حالة العدول عن إتمام المشروع الإجرامي[2].

وبالتالي جوانب الإقامة غير الشرعية تكون كالآتي:

- ❖ التسلل عبر الحدود البرية والبحرية للدولة والإقامة بصفة غير شرعية.
- ❖ دخول الدولة عبر عمليات إجرامية دولية منظمة لترويج البشر والأعضاء والأغراض المخلة بالآداب والأمن.
- ❖ انتهاء صلاحية الإقامة مع عدم تجديدها.
- ❖ انتهاء صلاحية تأشيرة الزيارة وعدم مغادرة الدولة المستقبلة.
- ❖ تشغيل المهاجرين السريين بطريقة غير مشروعة.
- ❖ استغلال المكاتب للسياحة لغرض الربح السريع وبالتالي سوء استغلال التأشيرات السياحية.
- ❖ الإتجار في الإقامات والتأشيرات.

وبما أن المهاجرين غير الشرعيين يكونون في وضعية مزرية لقلة المال وعدم امتلاك الوثائق القانونية فإنهم يتصادمون مع عدم إمكانية إدماجهم في ميدان العمل، وبالتالي يلجئون إلى أعمال متدنية أو طرق ملتوية للحصول على بعض المال والتي تصل إلى حد الجريمة المنظمة. وأصبحت عدّة قطاعات مثل الزراعة والبناء والمطاعم والفنادق والخدمة المنزلية ورعاية الطاعنين في السن، تستفيد من وضعية هؤلاء المهاجرين الذين لا يدفع عنهم الضرائب ولا يحصلون على حقوقهم المدنية ولا يستفيدون من الضمان الاجتماعي، ويواجهون وضعية صعبة ومزرية دون بلوغ الحياة التي نسجت في مخيلتهم من طرف الإعلام الغربي والثراء البادي على

[1]: عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، نفس المرجع السابق، ص 34.

[2]: نفس المرجع السابق ذكره، ص 35.

الجالية عند زيارتها لأوطانها، وحياة الرفاهية ما وراء البحار، عجزت أنظمة دولهم عن تلبيتها أو إقناعهم بالعدول عن الأفكار السوداء[1].

المطلب الثاني: الأسباب المؤدية إلى ظاهرة الهجرة الغير الشرعية

الهجرة الغير الشرعية ظاهرة اجتماعية ومشكلة حقيقية، أصبحت هاجسا مقلقا لدى كثير من الدول المصدرة والمستقبلة لها، وخاصة المصدرة لها، لذا يجب الوقوف على الأسباب المساعدة والمحفزة التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية.

1- العولمة:

لكل عصر مفاهيمه ومصطلحاته ومفرداته ولكل مرحلة من مراحل التاريخ البشري اهتماماتها وقضاياها وانشغالاتها ، وفي مسيرة الفكر الإنساني تتجدد ألفاظ الحضارة وتطور معانيها وتتشعب مضامينها، وتبرز أفكار جديدة ونظريات مبتكرة نحو مناحي متعددة وتطور في صياغتها مستحدثة أو تصب في قوالب ونظم تلائم العصر وتعبر عن بيئته وتستهدف قضاياه ، ومن المفاهيم الجديدة التي تطرح في هذا العصر وتحديدا منذ القرن الماضي مفهوم العولمة الذي اقترن ظهوره بانتهاء الحرب الباردة وابتداءاك ما يصطلح عليه النظام العالمي الجديد الذي هو في حقيقة أمره وطبيعة أهدافه نظام صاغته قوى الهيمنة والسيطرة لإحداث تنميط سياسي واقتصادي ، واجتماعي ، ثقافي وإعلامي واحد وفرضه على المجتمعات الإنسانية كافة وإلزام الحكومات بالتقيد به وتطبيقه[2].

ارتبط مفهوم العولمة في الأذهان بالسياسة التسلطية التي تمارسها الدولة التي انفردت بزعامة العالم، في هذه المرحلة بعد أن خلى لها المجال بانهيار القطب الموازي لها وسقوط منظومته المذهبية والسياسية، والفكرية والثقافية.

للعولمة وجوه متعددة فهي عولمة سياسية ، اقتصادية ، وعولمة ثقافية، إعلامية ، تكنولوجية والخطير في الأمر كله انه لا وجه من هذه الوجوه يستقل بنفسه فعلى سبيل المثال لا عولمة ثقافية بدون عولمة سياسية اقتصادية تمهد لها السبيل وتفرضها فرضا بالترهيب والإجبار تارة وبالترغيب والتمويه تارة أخرى والعولمة باعتبارها منظومة من المبادئ السياسية والاقتصادية ، ومن المفاهيم

[1] بكر بلعباس وآخرون ، مذكرة تخرج محافظي الشرطة ، دفعة 21 لسنة 2007.

[2] محمد فوزي أبو السعود: مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الجامعة ، د ط، الاسكندرية ،2004م ،ص175.

الاجتماعية والثقافية ومن الأنظمة الإعلامية والمعلوماتية ، ومن أنماط السلوك ومناهج الحياة يراد بها إكراه العالم كله على الاندماج فيها ، تبنيها والعمل بها والعيش في إطارها ، وذلك هو العمق الفكري والثقافي والايديولوجي للنظام العالمي الجديد[1].

2- الحروب والصراعات الاهلية

منذ عدة عقود والعالم يتخبط في صراعات عرقية وحروب أهلية ، ومشكلات عرقية وطائفية ، أدت إلى سلب حقوق الشعوب في الحياة والأمان والبلاد إلى التفتت والتجزئة ، ونهب الخيرات، مما زاد في حدة الفقر، بالإضافة إلى ما خلفه الاستعمار الغربي من مشكلات ، ومثال عدة دول جنوب إفريقية مثال (الكونغو الديمقراطية ، ساحل العاج، بوروندي، وغيرها...)، وفي البلاد العربية توجد فلسطين ولبنان ، من خلال الحروب الأهلية ثم السودان ومشكلات الجنوب ، والصومال الداخلية ، وأخيرا العراق بسبب الاحتلال الأمريكي بعد عام 2003م ، حيث ساعد على زرع بذور الفرقة والخلاف الطائفي والعرقي بدعم من بريطانيا ليحول البلد الأكثر خطرا وهجرة[2].

ذلك أن العلاقة التي تربط الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية مع الدول المستقبلة لها هي علاقة تاريخية مبنية على التكافؤ وعلى واقع استعماري خلف شعور بالمسؤولية من قبل شعوب الدول المصدرة للهجرة تجاه الدول المستقبلة لها ، إذ شعرت الشعوب التي أتت تحت وطأة الاستعمار، أنها كانت عرضة للاستغلال ونهب ثروات وخيرات بلادها من قبل المستعمرة[3] ، فالنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار السياسي والحكم السيء إلى جانب الفقر والكثافة السكانية ، والنزوح الريفي وانعدام فرص العمل والرفاهية الفردية ، فأصبح كل بلد إفريقي إما بلد منشأ أو عبور أو وجهة مقصودة[4].

استنادا الى إحصائيات الولايات المتحدة فقد اقتلع أكثر من 75 مليون إنسان من بيوتهم في الربع الأخير من القرن العشرين بسبب الحروب والصراعات الدينية والأثنية والقبلية، القرن الحادي والعشرين هناك أكثر من 60 مليون شخص لا يزالون في حالة تهجر، نسبة منهم من المسلمين العرب والأفارقة والآسيويين[5].

---

[1] القمة الاورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية وللمؤسسات المماثلة :المرجع السابق، ص5.

[2] مفيد الزيدي : أزمة إنسان أم ازمة أمة (هجرة العرب نحو الغرب) ،العرب الاسبوعي 2010/02/6، ص28

[3] طارق الشهاوي :الهجرة غير الشرعية ، رؤيا مستقبلية ، دار الفكر الجامعي ،د ط الاسكندرية ،2009م، ص24.

[4] اجتماع خبراء الدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي حول الهجرة والتنمية: عناصر لموقف إفريقي موحد بشان الهجرة والتنمية ،الجزائر العاصمة، 3-5 افريل2006، ص2 / الموقع الالكتروني www.africa-union.org.

[5] عبد العزيز بن عثمان التويجري: منشورات الجامعة الإعلامية للتربية والعلوم والثقافة ، إسيسكو، 2002م ، www.islamawasi.net.2006

3-الأسباب الاقتصادية

تعد الأسباب الاقتصادية دافعا قويا يؤدي بالشباب الى الهجرة غير الشرعية ويتجلى هذا في التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، وهذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد أساسا في اقتصادياتها على الفلاحة والتعدين ، وهنا قطاعان لا يضمنان استقرار في التنمية ، نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية ، وهو ماله انعكاسات سلبية على سوق العمل ، وخلافا لما نجده في دول الاستقبال ، فان النمو الديمغرافي ، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي للدول الموفدة لازال مرتفعا نسبيا، وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين وبالتالي على العمل في سوق الشغل[1]

إن انخفاض الدخل الأسري عامل من عوامل الانحراف،[2] فالفقر المتزايد (سواءا كان فقرا حقيقيا أم نسبيا)، فهو يدفع الناس إلى الانتقال بحثا عن العمل، فصور الحياة الأفضل في سائر الأماكن في العالم تصلهم وتجتذبهم من خلال جميع وسائل الإعلام، التي تصل إلى أكثر الأماكن والمجتمعات النائية كما إن الاختلافات العريضة في توزع الثروة بين العالم المتخلف والسائر في طريق النمو وبين العالم المتقدم بالإضافة إلى الحاجة المتزايدة إلى الشباب والعمل الرخيص نسبيا في العالم المتقدم يوحي باستمرار الاتجاه إلى الهجرة. [3]

وذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن أسباب الهجرة غير الشرعية يعود الى ازدياد أعداد الشباب في دول العالم الثالث، وتناقص فرص العمل، بالإضافة إلى زيادة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة، كما ازداد الوعي بهذه الفوارق،[4] وانخفاضا في الأجور، وارتفاع في مستويات المعيشة، إضافة إلى الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين،[5] وكذلك فشل السياسات الحكومية في اعتمادها على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص العمل، وهذا يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تدفع الشباب إلى الهجرة غير الشرعية. [6]

---

[1] طارق الشهاوي: الهجرة غير الشرعية، رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي ، د ط الاسكندرية 2009م، ص24.

[2] .The delinquent way of life London. Patricia Haniga p228 D.J.West et D.p Farrington

[3] كلاي ايسكوفيل:بيير تنتورية،رأبمن خلسة واخرون،الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الاوروموتوسطية، لحقوق الانسان، كوبنهاغن، 2008 ص10.

[4] عثمان الحسن ، محمد نور، ياسر عوض ، الكريم مبارك : الهجرة غير الشروعة والجريمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، د ط الرياض، 2008 ، ص24.

[5] ناجي عبد النور : الملتقى الدولي ، الجزائر والامن في المتوسط 2008م.

[6] محمد علاء الدين عبد القادر: البطالة منشأ المعارف الاسكندرية 2000م ، ص 211.

هكذا فان البطالة تمس عددا من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية[1] ، وهي من المظاهر العالمية غير أن حجمها يتفاوت من بلد إلى آخر، وتعرف على أنها حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه بسبب خارج عن إرادته ، وعرفت منظمة الدولية للعاطلين عن العمل بأنهم (الأشخاص الذين هم في سن العمل والراغبون فيه والباحثون عنه ولكنهم لا يجدونه)، كما يقصد بالبطالة في المفهوم الاقتصادي عدم استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل ، ويقصد بسوق العمل المكان الذي تنعكس فيه أراء الأفراد وتتخذ بحرية فيما يتعلق بوضع خدماتهم تحت الآخرين بمقابل.

وتكمن أسباب البطالة في ضعف الاستثمار، ندرة رأس المال، الركود الاقتصادي، ضعف المبادرة الفردية، سوء العمل، والتباطؤ التنموي في النشاط الاقتصادي لتزيد الطين بلة العمالة الوافدة[2].

4-الاسباب الاجتماعية:

يرى {**مارشال**} أن المشكلة الاجتماعية هي إنحراف سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه ويرى { فير تشايلد FAIRCHILD } إن المشكلة الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية ، وينجم عن ظروف المجتمع، أو البيئة الاجتماعية ويتحتم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهته وتحسينه.

وهاتان الناحيتان تمتزجان في اغلب الأحيان ، ففي الحالة الأولى يمكن أن تدخل تحتها كل النقائص والفشل في التوافق الذي يصيب الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة التي يمكن ردها إلى ظروف البيئة التي يعيشون فيها ، ويضرب مثلا عن ذلك بالجريمة وأما المشكلات التي تظهر في الحالة الثانية ، فهي تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهتها ، مثل الفشل في التوافق الذي يصيب البناء الاجتماعي، وتأديته لوظيفته ، والذي تعلموا مواجهته فردا أو جماعة صغيرة ، مثل الحرب والفساد السياسي ، ويرى **روبرت ميرتون** MERTON إن المشكلات الاجتماعية هي التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع ، وبين ما ترغب مجموعة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون ويتأثر مدى هذا التناقض عن طريق:

- إما برفع المستويات التي تكون لها فاعلية وعمومية في المجتمع.
- أو باستمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة حدة هذا التناقض أو التباين.

[1] عثمان الحسن ، محمد نور، ياسر عوض، الكريم المبارك: المرجع السابق ، ص43.

[2] آلاء غالب البشايرة :قضايا وحلول، الجامعة الاردنية ،كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم الاقتصاد www.faseb.com

تعيش المجتمعات خاصة العربية بمختلف شرائحها الاجتماعية والثقافية جملة من التناقضات الاجتماعية ، بل وحتى الصراعات التي جعلتها المنطقة الأكثر حراكا في العالم وتتصل هذه التناقضات بالمشروع المجتمعي للمنطقة وخصوصا مستويات التوفيق بين الأصالة والحداثة وذلك في مختلف الجوانب الحياتية للأفراد والجماعات كطبيعة الأسرة والعلاقة بين الرجل والمرأة، ومكانة المرأة في المجتمع وكذا دور الدين والديمقراطية والحريات الحزبية ، والمواطنة والولاء وفي ظل هذه الأوضاع تعيش الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب صراعا من القيم الجماعية السائدة فينتج عنه تباين وجهات النظر حول العديد من القضايا الاجتماعية ويدفع هذه الهيئات إلى الشعور بالغربة وهي داخل مجتمعاتنا، ليتضح مما سبق هجرة الشباب الشرعية تحمل في طياتها مجتمعية عميقة تعبر عن الاحتجاج عن الأوضاع الراهنة ورفضها[1].

ومما سبق نلاحظ أن الأسباب الاجتماعية ساعدت وبقوة في تحريك الهجرة غير الشرعية وبالإضافة إلى الأسباب السابقة، هناك أسباب ساعدت أيضا في تحريك الهجرة غير الشرعية وهي الأسباب السياسية.

5-الأسباب السياسية

تعبر المواطنة عن العلاقة والرابطة القانونية التي تربط الفرد والدولة وتتحدد هذه العلاقة بواجبات الفرد تجاه الدولة والحقوق التي يتمتع بها داخلها.

تشكو دول العالم الثالث من الحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية، وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة بحيث يتولد لدى الأفراد حالة من الشعور بعدم الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي، والرغبة في البحث عن ملجأ.

شهدت المنطقة العربية سلسلة من الأحداث والصراعات والحروب التي جعلتها من بين أكثر المناطق توترا في العالم ، فقد شهد العراق مثلا في الثلاثين عاما الماضية من بين أكثر الحروب ضراوة في العقود الأخيرة هما حرب الخليج الأولى والثانية ، وبعد ذلك الغزو الأمريكي للبلاد في علم 2003م ، وفي لبنان ما إن انتهت الحرب الأهلية التي دامت أكثر من عقدين من الزمن حتى وقع في الحرب مجددا في الحرب 2006م ، إثر العدوان الإسرائيلي عليه ، وفي المغرب العربي شهدت الجزائر أثناء تسعينات القرن الماضي عشرية سوداء، أما السودان فمازال يعاني حروبا في جنوبه وغربه، وما تشهده بعض البلدان العربية في الآونة الأخيرة من زعزعة النظام ونشوب ثورات شعبية من أجل إسقاط النظام وكل ما تبعه من نشوء جماعات إرهابية ، وانعدام تام للأمن والاستقرار

[1] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، موجز السياسات الاجتماعية حول هجرة الشباب في البلدان العربية ، العدد الثالث، 2009 ص8.
E/ESCWA/SDD/2009/TECHNICAL PAPIER.7

، ويضاف إلى جميع هذه الحالات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ، وفي ظل هذه الأوضاع السياسية ، وغياب أمن الانسان الذي يشكل إحدى ركائز التنمية،[1] تواجه شرائح مجتمعية متعددة لاسيما الشباب آفاق مسدودة لذلك يلجأ الشباب إلى الهجرة سواءا الشرعية أو غير الشرعية سعيا وراء الأمن والسلامة.[2]

6-العوامل المحفزة

وتتجلى في صورة النجاح الاجتماعي للمغتربين وآثار الإعلام

أ-صورة النجاح الاجتماعي:

الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز في مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار الخ... وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية، وهكذا يرى من يحلم بالانتقال والهجرة إلى الضفة الغربية أنها مدينة الأحلام والجنة المنتظرة، وإنها الأمل الوحيد في تحقيق ما يرغب به أي شباب طموح ومتطلع إلى غد أفضل حتى لو كان ذلك بطرق غير شرعية وعلى حساب حياته أيضا.

ب-آثار الإعلام:

الاتصال عملية معقدة تهدف إلى نقل المعلومات والأفكار والمشاعر (الرسائل) من المرسل إلى المستقبل، أو جمهور المستقبلين عبر قناة اتصال معينة.[3]

إن الثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون إقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة، ويمكن الرمز لتاثير وسائل الاعلام خاصة السينما والتلفزيون في مجال الجريمة والمجرم بثلاث كلمات يجمع بينها نسق لغوي وحركي متشابهة، وهي تمهيد، تمجيد، تقليد.

[1] - برنامج الأمم المتحدة الانمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية ، تقرير التنمية الانسانية العربية ، تحديات أمن الانسان في الدول العربية ، نيويورك،2009م.

[2] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الغربي آسيا (الاسكوا) المرجع السابق، ص8.

[3] ربحي مصطفى عليان ، عدنان محمد الطوبي: الاتصال والعلاقات العامة ،دار صفاء ،ط1 ، عمان ،2005.

المبحث الثاني: بلدان المغرب العربي والمشرق العربي كمناطق عبور للمهاجرين غير الشرعيين.

المطلب الأول: بلدان المغرب العربي كمنطقة عبور

لا تزال مجموعة بلدان المغرب العربي تشكل نقطة عبور رئيسية للأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى ، لا سيما أولئك الذين يعبرون ليبيا ووسط البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى أوروبا ، وفي عام 2016 وصل حوالي 181,000 مهاجر ولاجئ إلى إيطاليا، غادر 90 في المائة منهم من ليبيا وغادر الـ 10 في المائة الباقون أساسا من مصر[1] ، وقد أشارت البيانات لعام 2017 في وقت كتابة التقرير، إلى تراجع طفيف في حركة الهجرة عبر وسط البحر الأبيض المتوسط مقارنة مع السنوات السابقة ، بوصول حوالي 100,000 وافد إلى إيطاليا بحلول شهر سبتمبر 2017[2].

وفي حين أن الهجرة من شمال أفريقيا عبر البحر المتوسط ليست بظاهرة جديدة، إلا أن عدد الوافدين إلى إيطاليا ارتفع في عام 2014، ليصل إلى أكثر من 170,000 أي بما يزيد عن 270 في المائة عن السنة الفائتة[3]، وبالرغم من أنّ الأرقام المطلقة ظلت مرتفعة في السنوات الماضية، إلاّ أن تركيبة جنسيات المهاجرين تغيرت إلى حد كبير (الجدول أدناه). وكانت غالبية الوافدين إلى إيطاليا في عام 2014 من الجنسيتين السورية والإريترية إذ بلغت نسبتهم معا 45 في المائة من جميع الوافدين إلى إيطاليا، ووصل عدد المهاجرين السوريين وحدهم إلى 42,000 أي ما يعادل 25 في المائة من إجمالي الوافدين إلى إيطاليا في العام نفسه ، غير أن السوريين بدأوا عبور تركيا للوصول إلى اليونان ، ووصل ما يقرب من نصف مليون منهم إلى اليونان في عام 2015[4] ، و في المقابل انخفضت أعداد المهاجرين السوريين المغادرين من ليبيا لتصل إلى 7,500 في عام 2015 وإلى 1,200 في عام 2016 وقد ازداد عدد الإريتريين في عام 2015 ، لكنه انخفض في عام 2016 ليصل إلى نصف عددهم في عام2015 أي من 40,000 تقريبا إلى أكثر بقليل من 20,000 وهذا الانخفاض لا يزال مستمرا في عام 2017 ،كما أن أعداد المهاجرين الصوماليين والسودانيين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط انخفضت أيضا في الفترة مابين 2016-2017[5].

[1] جميع البيانات المتعلقة بالوافدين إلى ايطاليا قدمتها وزارة الداخلية الايطالية إلى منظمة الهجرة الدولية IOM 2017 .

[2] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون الاجئين ، UNHCR 2017 .

[3] IOM 2017 ، بيانات وزارة الداخلية الايطالية عن الوافدين الى ايطاليا.

[4] المرجع نفسه ، بيانات عن الوافدين من السلطات اليونانية.

[5] المرجع نفسه ، IOM 2017.

جدول (1) :القادمون بحرا إلى إيطاليا ، حسب بلد المنشأ .

	2014		2015		2016	
	بلد المنشأ	النسبة المئوية من مجموع الوافدين	بلد المنشأ	النسبة المئوية من مجموع الوافدين	بلد المنشأ	النسبة المئوية من مجموع الوافدين
	الجمهورية العربية السورية	25	اريتيريا	25	نيجيريا	21
	إريتيريا	20	نيجيريا	14	ايريتيريا	11
	نيجيريا	05	الصومال	08	غينيا	07
	غامبيا	05	السودان	06	كوت ديفوار	07
	فلسطين		غامبيا	05	غامبيا	07
مجموع الوافدين	170.100		153.842		181.436	

المصدر: تقرير الهجرة الدولية لعام 2017.

وقد ازداد عدد المهاجرين إلى إيطاليا من بلدان غرب أفريقيا ، لا سيما نيجيريا التي حلت في الصدارة في العامين 2016 و2017 ، وبالإضافة إلى المهاجرين من بلدان غرب أفريقيا وإيريتريا وصل إلى إيطاليا في عام 2016 مهاجرون من جنسيات أخرى شملت السودان والصومال وبنغلاديش ، وارتفع عدد المهاجرين خاصة من بنغلاديش في النصف الأول من عام 2017 وفي حين كانت هناك توقعات بتحول التحركات من منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط إلى وسط البحر الأبيض المتوسط عقب توقيع بيان بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في أوائل عام 2016 إلا أن ذلك لم يتحقق على ما يبدو لأن عدد المهاجرين الذين يجتازون وسط البحر الأبيض المتوسط لم يزدد في عام 2016 يواجه المهاجرون مشاقاً ومخاطرا تهدد سلامتهم في رحلاتهم إلى وضمن شمال أفريقيا وخلال عبورهم الممرات البحرية ، ففي رحلتهم إلى ليبيا، تبين التقارير أن المهاجرين في أحيان كثيرة يحشرون في مركبات مكتظة ، ويتركهم المهربون دون ماء وغذاء ،كما في بعض الأحيان تتقطع بهم السبل في الصحراء نتيجة تعطل مركباتهم أو يسقطون من مركبات مزدحمة أو يتركون إذا مرضوا، وتوثق تقارير عديدة تعرض المهاجرين في ليبيا إلى الاعتداء والتعذيب والعمل

بالسخرة والاحتجاز التعسفي[1] ، ولا توجد تقديرات موثوقة لأعداد الذين يموتون أثناء الرحلات البرية ، إلا أن الأدلة القولية تشير إلى أن حالات الوفاة شائعة[2] . ويشكل عبور البحر الأبيض المتوسط خطراً إضافيا ، وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد على 13,000 شخص غرقوا محاولين عبور وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2014[3] ، وإلى جانب الهجرة عبر وسط البحر الأبيض المتوسط ، شكل المغرب أيضا نقطة عبور إلى إسبانيا للمهاجرين من شمال افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى واللاجئين السوريين، وفي حين أن أعداد المهاجرين عبر المغرب عموما أقل بكثير من أعداد الذين يعبرون من خلال وسط البحر الأبيض المتوسط ، إلا أن الطريق أصبح في السنتين الماضيتين مرغوبا به أكثر فقد تم الكشف عن وصول 10,200 مهاجر في عام 2016 وما يزيد عن 10,000 بحلول سبتمبر 2017 إلى إسبانيا عبره[4].

المطلب الثاني: بلدان المشرق العربي كمنطقة عبور

بلدان مجلس التعاون الخليجي هي من بين البلدان التي تضم أكبر عدد من المهاجرين المؤقتين في العالم ، فقد شهدت نموا اقتصاديا كبيراً خلال العقود القليلة الماضية بفضل الثروة النفطية ، جعلها تجذب العمال المهرة وقليلي المهارات في مختلف القطاعات بما فيها البناء والبيع بالتجزئة والخدمات المنزلية ، وأدت الزيادة في هجرة اليد العاملة نحو دول المجلس إلى إحداث تغير ديمغرافي هائل في بلدان المقصد ، وباستثناء عمان والمملكة العربية السعودية ، يشكل المهاجرون حالياً غالبية السكان في بلدان المجلس – إذ يصلون إلى 88 في المائة من السكان في الإمارات العربية المتحدة ، و 76 في المائة في قطر و 74 في المائة في الكويت[5] ، وينحدر العمال المهاجرون في بلدان المجلس في المقام الأول من آسيا ، بما فيها الهند وبنغلاديش وباكستان ، فضلا عن عن مناطق أخرى مثل شمال إفريقيا ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، ويشكل الفرق في الدخل بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد محرك الهجرة الرئيسي ، ذلك أن بلدان الخليج تمنح العمال المهاجرين أجرا أكبر وفرص عمل أكثر[6] ، وعلى الرغم من

[1] مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان وبعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا 2016.

[2] IOM 2017.

[3] تشير البيانات الى حالات الوفاة في وسط وغرب البحر الابيض المتوسط في الفترة من جانفي2014 الى أوائل سبتمبر2017 (استرجعت في سبتمبر2017)

[4] الوكالة الاوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية 2017(FRONTEX).

[5] إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2015.

[6] JACOBSEN AND VALENTA، 2016.

التقدم المحرز، لا يزال تنظيم حقوق المهاجرين وحمايتها يطرحان تحدياً في المنطقة ، وقد شمل الرصد أيضا نظام رعاية الكفالة[1] الذي يربط المهاجرين بأرباب عملهم ويمارس في عدد من دول المجلس ، ويتخذ عدد من دول الخليج تدريجيا خطوات لإصلاح نظام الكفالة من أجل ضمان تعزيز تنقل العمال المهاجرين في سوق العمل[2].

أسفر النزاع الأهلي واحتدام العنف الطائفي وانتشار الإرهاب (ولا سيما إرهاب تنظيم داعش) عن اتساع رقعة النزوح الداخلي والدولي في هذه المنطقة الفرعية في السنوات الأخيرة ، وتواجه ثلاثة بلدان في المنطقة الفرعية – هي الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن –"حالة طوارئ من المستوى 3 (تصنيف النظام الإنساني العالمي لأسوأ ، الأزمات الإنسانية الواسعة النطاق) ، وهي من البلدان الرئيسية المساهمة في مجموع أعداد النازحين في العالم[3] ، وقد أدى النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية ، الذي دخل عامه السابع في 2017 ، إلى نزوح ما يزيد كثيراً على نصف سكان البلد ، إذ أسفر عن أكثر من 5.5 ملايين لاجئ ، وأكثر من 6.3 ملايين نازح داخلي ، وأكثر من 184.000 طالب لجوء في نهاية عام 2016 ، وأصبح حوالي 65 في المائة من السوريين نازحين ، واستمرت وتيرة موجات النزوح المتعاقبة في العراق ، وهي سمة بارزة منذ بداية القرن ، وزادت حدتها في عامي 2016 و 2017 ، ويحدث ذلك في سياق الجهود المبذولة لاستعادة الأراضي ومكافحة داعش ، وبات أكثر من 3 ملايين عراقي نازحين داخل البلد ، وثمة العديد من التحديات ومخاطر الحماية ، واستمر تدهور الوضع السياسي والأمني في اليمن ، وأدى العنف وتقلب الأوضاع اللذان ، أعقباه إلى جعل البلد مأوى لحوالي مليوني نازح داخلياً في نهاية عام 2016 ، بعد أن بلغ عددهم 2.5 مليون شخص في نهاية عام 2015 ، ويشهد اليمن أيضا ارتفاع معدلات العودة والنزوح الثانوي ، إذ تشير التقديرات إلى أن 10.4 في المائة من سكان اليمن عانا النزوح خلال فترة الأربعة وعشرين شهرا المنتهية في مارس2017.

لا يزال الشرق الأوسط يستضيف نسبة كبيرة من اللاجئين في العالم ، ففي نهاية عام 2016 كانت منطقة الشرق الأوسط الفرعية تستضيف أكثر من 45 في المائة من جميع اللاجئين في العالم ، بمن فيهم اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) ، وتتحمل البلدان المجاورة حتماً عبئاً غير متناسب عندما يتعلق الأمر باستضافة الأشخاص الذين يطلبون اللجوء في بلدان أخرى ، وهذه الدينامية سمة أساسية من سمات أنماط النزوح المعاصرة في المنطقة ، وكانت تركيا ولبنان والأردن ، باعتبارها بلدانا مجاورة للجمهورية العربية السورية والجهات الرئيسية المضيفة للاجئين السوريين ، ضمن البلدان

[1] يقيد نظام الكفالة لم شمل أسر المهاجرين غير المهرة ، ويربطهم برب عمل وحيد ، ولايسمح لهم بالزواج من نساء البلد ، ويطبق قيودا أخرى على الحقوق والتنقل ، لكي يبقى النهاجرون مؤقتا في بلدان الخليج (RAHMAN 2013).

[2] الاسكوا و منظمو الهجرة الدولية 2015.

[3] مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية ، UN OCHA n.d.c.

المضيفة العشرة الرئيسية في العالم في عام 2016 (تركيا أولا ، ولبنان ثالثا ، والأردن سابعا) ، ويتضح عمق المسؤولية الواقعة على عاتقها بوجه خاص عند مقارنة عدد اللاجئين في كل بلد بسكانه ، فواحد من كل ستة أشخاص لاجئ في لبنان ، وواحد من كل 11 شخصا لاجئ في الأردن ، وواحد من كل 28 شخصا لاجئ في تركيا ، مما يجعلها البلدان الثلاثة الأولى في العالم بهذا المقياس ، وتستضيف بلدان أخرى في المنطقة أيضا ، بما فيها البلدان المتضررة من النزاع ، العديد من اللاجئين ، ومنها اليمن والعراق ، بل وحتى الجمهورية العربية السورية ، وتضم المنطقة الفرعية أيضا اللاجئين المسجلين لدى الأونروا والبالغ عددهم حوالي 5.3 ملايين لاجئ.

لا تزال الهجرة غير النظامية داخل المنطقة ومنها تطرح تحديات للمهاجرين والدول ، فنظرا إلى كثرة أعداد اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة ، وطول أمد النزاع ، وقلة احتمال العودة إلى الجمهورية العربية السورية ، شرع عدد من اللاجئين في الهجرة غير النظامية نحو بلدان أخرى ، ولا سيما في أوروبا عبر طريق شرق البحر الأبيض المتوسط ، فعلى سبيل المثال ، شكل السوريين المغادرون من تركيا حوالي نصف عدد اللاجئين الذين تجاوز عددهم 850.000 شخص ، وسافروا إلى اليونان في قوارب عبر بحر إيجة في عام 2015 ، أما النصف الآخر فضم أشخاصا من أفغانستان والعراق وباكستان ومجموعة من البلدان الأخرى ، وأدى مهربو المهاجرين دورا أساسيا في هذا التنقل ، وحققوا أرباحاً كبيرة ، وعمدوا في بعض الأحيان إلى ممارسات تنطوي على الإيذاء والاستغلال ، وقد انصب تركيز سياسي وعام شديد على طريق شرق المتوسط خلال السنتين الماضيتين ، وترد في القسم المتعلق بمنطقة أوروبا أدناه مناقشة للبيان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وتركيا[1].

[1] تقرير الهجرة الدولية في العالم لعام 2018 ، IOM.

المبحث الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية في العالم و الوسائل المستعملة فيها

المطلب الأول: واقع الهجرة غير الشرعية في العالم

أصبحت الهجرة غير الشرعية هاجسا يمس و يهدد معظم حكومات دول العالم، و ذلك لسرعة انتشارها خاصة في الآونة الأخيرة و ذلك لتأثيراتها السلبية التي مست الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، حيث أن سلبيات هذه الظاهرة لا تمس الدول المهاجر إليها فقط، بل و حتى المهاجر منها و هذا ما يؤكده الخبراء، بحيث كلما تواجدت الفروق و اتسعت الهوة بين دول العالم المتقدم و الدول المتخلفة و النامية خاصة من الجانب الاقتصادي كالفرق في الدخل، أو الجانب الاجتماعي كالتفاوت في المستوى المعيشي بين البلدان، و كذا الجانب السياسي من ناحية الأمن و الاستقرار ، كل هذا زاد إصرار المهاجرين غير الشرعيين و عدم توقف محاولاتهم من أجل اجتياز الحدود البرية و البحرية و الجوية رغم كل العوائق و العراقيل التي يواجهونها من قوانين صارمة و تشديد الحراسة على الحدود من أجل الحد و عرقلة هذه الظاهرة.

هذا ما يجعل من هذه الهجرة واقعا عالميا، ويجب توضيح أنه حتى الدول المتقدمة تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية تختلف حدتها من دولة لأخرى، ومع هذا التدفق الهائل من المهاجرين غير الشرعيين الذين جاؤوا وكلهم أمل في حياة أفضل من تلك المعاشة في بلادهم[1].

وهذا ما ينتج عنه ضغوطات كارتفاع نسبة النمو الديموغرافي ومشاكل الأحياء والسكنات العشوائية، وارتفاع نسبة الجرائم بكل أنواعها.

وحسب التقديرات العالمية في التسعينات فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين في العالم يناهز ثلاثين مليون مهاجر، فيوجد ما يقارب 5 ملايين مهاجر في الولايات المتحدة الأمريكية، و 3 ملايين مهاجر في أوروبا منهم 500 ألف مهاجر بإيطاليا، و الباقي متوزعين في كل من فرنسا، إسبانيا، ألمانيا، و بريطانيا.

أما في تركيا فيوجد حوالي 450.000 مهاجر غير شرعي أو أكثر، وفي قارة آسيا فاليابان هي الأخرى لم تسلم رغم بعدها الجغرافي، حيث يوجد حوالي 278.892 مهاجر غير شرعي بها، أما النسبة الكبيرة فهي متمركزة في ماليزيا بحوالي

[1]: عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك ، الهجرة غير الشرعية والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض2008، ص 24.

600.000 مهاجر. ودول الخليج العربي تأتي في المرتبة الأولى لكونها من الدول النفطية فهي تستقبل مهاجرين سريين من الهند وباكستان، وحتى أستراليا تعاني من هذه الظاهرة وقدر عدد المهاجرين إليها في التسعينات بـ 90 ألف مهاجر سرّي. [1]

وبما أن هؤلاء المهاجرين يكونون في وضعية غير قانونية و لا يحملون وثائق رسمية فهم يواجهون مشكلة عدم إمكانية الإدماج في قطاع العمل بالدول المهاجر إليها، إلا تلك الأعمال التي ينفر منها السكان الأصليين منها البناء، الزراعة، ... إلخ من الأعمال الهامشية للحصول على ثمن زهيد و بخس، و قد يصلون إلى حد ارتكاب الجرائم منها الاعتداءات و السرقات للحصول على قوت اليوم، و بالتالي فهذه الظاهرة تشكل خطرا و تهديدا لميادين كثيرة للدول الأوروبية خاصة في الميدان الاقتصادي بحيث وجد تقرير لوكالة أن العصابات البولندية، الرومانية، البلغارية و الصينية هي الأكثر نجاحا في هذا المجال و انضمت إليها العصابات القادمة من الدول الإفريقية و البلطيق و تنشيطهم في مجال تزوير الأورو خاصة العملات المعدنية السهلة التقليد مقارنة بالعملات الورقية.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول معاناة من الهجرة غير الشرعية لاتجاه الكثير من المهاجرين إليها من مختلف دول العالم خاصة المكسيك وأمريكا الجنوبية، وبالتالي الجرائم التي يرتكبونها انتشرت بصورة كبيرة فيها منها جرائم القتل، والاعتداءات بالعنف، والاعتداءات الجنسية، والانتهاكات والسرقات، ... إلخ.

*** وهناك بعض الأمثلة عن بعض الجرائم نذكر منها:**

– اختطاف ضابط شرطة "ديفيد ماش" أثناء توقفه أمام إشارة المرور في لوس أنجلس من طرف مهاجر سري مكسيكي وقتله بإطلاق رصاصتين على رأسه، ولاذ بالفرار إلى المكسيك.

– مقتل شخص يدعى "جوزيف كرومي" من طرف مهاجر غير شرعي "خيسوس هيرنانديز" وصرح أنه قام بقتله لأنه لم يدفع له مستحقات عمله.

– الصحفي الأمريكي "ديفيد لازاروس" سرقت منه بطاقته الشخصية واستعملت من طرف مهاجر غير شرعي من جامايكا، وقد استعملها حتى لاستخراج البطاقات الائتمانية، وقد تكررت هذه الحادثة مع الآلاف من المواطنين الأمريكيين سنويا من طرف المهاجرين غير الشرعيين. [2]

– اغتصاب إحدى الفتيات المعوقات من طرف 3 أفراد عصابة من السلفادور في 2002، واكتشفت بعد التحقيق أنهم ينتمون إلى المهاجرين غير الشرعيين.

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 24.

[(2)]: موقع أنترنيت: www.immigration COSAT 2007.

– مقتل الأمريكية "فانيسا هويرا" بعد اغتصابها من طرف مهاجر غير شرعي من غواتيمالا، وقام بذبحها بصورة بشعة.

– وفي بحث أجراه المختبر الاجتماعي القانوني لكلية العلوم القانونية بسر قسطه جاء فيه أن نسبة الأحكام التي تصدر في حق المهاجرين غير الشرعيين في المحاكم الإسبانية تكون كالآتي:

- 50 % أحكام صادرة عن المحكمة الجنائية.
- 33 % أحكام صادرة عن المحكمة المدنية.
- 10 % من محكمة العمل ....[1].

– وكنتيجة حتمية فإن دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا هي البلدان المتضررة والمتأثرة من الهجرة السرّية باستعمال وسائل عديدة ستذكر لاحقا في المطلب الثاني.

– وقد أكد الدكتور أحمد كمال أبو المجد نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان أن قضية الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر تحتاج إلى وقفة عالمية حاسمة في إطار ضرورة مكافحة الفقر.

وقال أيضا أثناء افتتاح ورشة العمل بالمجلس القومي لحقوق الإنسان بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية حول قضية الهجرة غير الشرعية و حقوق الإنسان أنه لابد أن ننظر للمشكلة من منظور اجتماعي أولا وليس من منظور جنائي و إجراء المزيد من الدراسات العلمية مشددا على ضرورة التعاون الدولي لحل هذه المشكلة لأننا نعيش في سياق عالمي جديد و العولمة أزالت الحواجز، و تعتبر قضية الهجرة السرية من القضايا ذات الأولوية.

– وفي نفس الموقع على الأنترنيت نجد أن تونس قد وجدت حلا لظاهرة الهجرة السرية، وقرب هذه البلاد من السواحل الأوروبية جعلها منطقة عبور المهاجرين غير الشرعيين، فيمكن على سبيل المثال لمركب صغير تابع لعصابات تهريب المهاجرين أن يقطع المسافة بين ميناء المهدية التونسي وجزيرة (لامبادوزا) الإيطالية و هي أقرب نقطة ساحلية أوروبية لتونس تبلغ مسافتها 60 ميل بحري. و قد اهتمت السلطات التونسية بإيجاد آليات تهدف إلى الحد من الهجرة السرية التي أحرزت نجاحا نسبيا يتمثل في انخفاض عدد المهاجرين الذي بلغ خلال العامين الأخيرين 11,5 %، و ذلك عن طريق عقد الإتفاقات الثنائية التي تنظم الهجرة إلى أوروبا، و قامت في سنة 2003 بسن قانون تميز بتشديد العقوبات الموقعة على المهاجرين غير الشرعيين و على عصابات التهريب التي تعمل في هذا المجال، و توقيع العقاب على كل عناصر منظومة الهجرة غير الشرعية كالأشخاص المهربين أنفسهم أو من

[1]: مرجع سبق ذكره، ص 16.

يساعدونهم أو مالكي الأماكن التي تؤويهم أو توفير وسائل النقل لهم، أو الأشخاص الذين تعمدوا عدم إعلام السلطات المختصة بما لديهم من معلومات عن عمليات تنظيم هجرة سرية، و تشددت في العقوبات التي تتراوح بين 3 أشهر و 20 عاما و غرامات مالية تصل إلى 100 ألف دينار تونسي و أعطى القانون المحكمة حق وضع المجرمين قيد المراقبة الإدارية أو منعهم من الإقامة في أماكن محددة تساعدهم في مباشرة جريمتهم و التي أطلق عليها المشرع باللهجة التونسية المحلية "الحرڤان" و أعفى القانون منخرطين في هذه الجريمة بشرط قيامهم بإعلام السلطة بوجود المخطط الإجرامي أو مدها بمعلومات تساعد على الإحباط و القبض على منفذيه.

– و بموجب إتفاقية ثنائية منحت إيطاليا تأشيرات الهجرة لـ 2000 من التونسيين سنويا بعد إلحاقهم بدورات تدريبية على المهن التي يعملون في شركاتها و مصانعها مع إجتياز دورات في اللغة الإيطالية.

– و لم يكن الأسلوب الأمني هو الطريقة الوحيدة التي غلبت تعامل السلطات التونسية مع مشكلة الهجرة غير الشرعية و إنما إتباعها نشاط دبلوماسي مكثف للتوصل إلى مذكرة تفاهم لتسهيل عمليات الهجرة الشرعية و بالتالي منح إيطاليا للتأشيرات كما ذكرنا سابقا، أما الأساليب الأمنية فقد تم الإتفاق أن تزود إيطاليا تونس بالمعدات و الأجهزة و الزوارق السريعة, عقد دورات تدريبية سنوية للشرطة المتخصصة للقضاء على هذه الظاهرة، و وضع نظام لتبادل المعلومات بكل ما يتعلق بها بين البلدين ثم عدّلت إيطاليا عدد الـ 2000 إلى 600 مهاجر فقط سنويا.

– و قد إستضافت تونس سنة 2008 المؤتمر العربي لرؤساء أجهزة الهجرة و الجوازات و الجنسية في دورته الـ 13 لمناقشة عدد من الموضوعات لاسيما ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأفادت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في بيان لها أن المؤتمر يبحث بمشاركة ممثلين عن مختلف الدول العربية و جامعة نايف للعلوم الأمنية تجارب و مقترحات الدول الأعضاء في مجال ظاهرة الهجرة غير الشرعية و مشروع قانون عربي نموذجي للإقامة و الجوازات و التأشيرات و اقتراح قدم من الأردن بشأن إصدار تأشيرة عربية موحدة لرجال الأعمال العرب[1].

– وعند استطلاع حديث أجري لصالح مؤسسة "إميقرايشون وتش" التي تقوم بأبحاث نجد اتفاق غالبية البريطانيين على ضرورة وضع حد أقصى سنوي للهجرة راصدا مخاوف البريطانيين من تأثير الهجرة على ثقافتهم، وذكرت وكالة الأنباء الألمانية أن 71 %

[1]: موقع الأنترنيت حول الهجرة غير الشرعية "أخبار و مقالات".

ممن شملتهم الاستطلاع رأوا أهمية إعطاء حكومتهم الأولوية لإعادة البريطانيين لأعمالهم بدلا من استقبال مزيد من المهاجرين لشغل وظائف شاغرة.

– أما وزير الداخلية البريطاني اقترح إخضاع المهاجرين الجدد لاختبار للتأكد من قدرتهم على إثراء البلاد، وكذلك أخذ بصمات كل من يمنح له تأشيرة الدخول إلى بريطانيا سنة 2008، أما نيكولا ساركوزي فقد قدم مشروع قانون يشجع على "الهجرة المنتقاة" مؤكدا أن زمن الهجرة العشوائية قد ولى، بحيث وضع شروطاً أصعب للحصول على الجنسية الفرنسية ويفرض على المترشحين التوقيع على وثيقة يقرّون بإلتزامهم بمبادئ الجمهورية الفرنسية.

– وتشير تقديرات الأمم المتحدة أنه على أوروبا أن تستقبل 159 مليون مهاجر بحلول عام 2025 لتعويض العجز الديموغرافي الناجم عن إنخفاض نسب الخصوبة، و قدرت منظمة الهجرة الدولية حجم الهجرة غير القانونية في دول الإتحاد الأوروبي بنحو 1,5 مليون فرد.

– ويؤكد المحلّلون للظاهرة أن الإجراءات الأوروبية لمنع الهجرة غير الشرعية زادت مع بداية تطبيق **إتفاقية شنغن** في جوان 1985.

– وشهدت الإجراءات الأوروبية لوقف الهجرة غير الشرعية تصاعداً بعد عام 1990 بعد توسع الإتحاد الأوروبي. و قد أعلن "فرانكو فراتيني" مفوض العدل في الإتحاد الأوروبي أن الإتحاد يفكر في تشكيل وحدة مشتركة من خفر السواحل في البحر المتوسط لمحاربة الهجرة غير الشرعية مؤكدا حرصه على تضييق الخناق على عمليات التهريب.

– وقد إستضافت الجزائر في شهر أفريل أعمال ملتقى الخبراء الأفارقة حول موضوع الهجرة غير الشرعية 50 دولة إفريقية. و قال بيان وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية أن الإجتماع يبحث في أدوات مكافحة الهجرة غير الشرعية، و أشار البيان إلى الإهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بالهجرة غير الشرعية حيث عقدت الأمم المتحدة ندوة دولية لدراسة مجموعة إقتراحات لمعالجة أزمة الهجرة غير الشرعية، و من ناحية أخرى إتفقت موريتانيا و السنغال عند زيارة الرئيس السنغالي "عبد الله واد" بموريتانيا على تعزيز تعاونهما في مجال الهجرة غير الشرعية.

– وفي شهر أكتوبر عقد وزراء داخلية دول 5 + 5 (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) من الجانب المغاربي و (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، مالطا) من الجانب الأوروبي، مؤتمراً في المغرب لمناقشة تزايد الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا و وضع خطة مشتركة لمواجهة هذه الظاهرة، و أعلنت دول المغرب العربي عن حاجتها إلى المزيد من المساعدات الإقتصادية من الإتحاد الأوروبي لوقف هذه الظاهرة.

– أما إسبانيا، فقد تعرضت (أكتوبر 2009) سواحلها الجنوبية خلال الأيام الأخيرة لموجة غير مسبوقة لقوارب صغيرة على متنها المئات من المهاجرين السريين ذو أصل جزائري، و تزامنت هذه الموجه مع إنعقاد الإجتماع الحادي عشر للجنة الدائمة المغربية الإسبانية حول الهجرة بمدريد، و قد ترأس أشغال هذا الإجتماع عن الجانب المغربي السيد "خالد الزروالي" مدير الهجرة و مراقبة الحدود بوزارة الداخلية، و عن الجانب الإسباني كاتب الدولة في الأمن السيد "أنطونيو كماتشو"، و كاتبة الدولة في الهجرة السيدة "كونسويلو رومي" في إطار التعاون القائم بين الحكومتين في مجال الهجرة، و شددت المسؤولة الإسبانية على أنه يتعين مواجهة المسالك الجديدة التي تستخدمها الشبكات المتخصصة في الهجرة السرية مبرزة أهمية تعزيز التعاون الدولي من أجل مكافحة هذه الظاهرة.

– وقد نشرت صحيفة "أبي ثي" مقالا تحت عنوان "موجة تضم 17 قاربا على متنها أزيد من 180 مهاجرا سريا تصل إلى سواحل الليبانتى قادمة من الجزائر[1].

ومن جهتها أبرزت صحيفة "لابيرداد دي مورسية" أن الحكومة تقر بوجود مسلك جديد للقوارب قادمة من الجزائر، مشيرة إلى إيقاف 194 جزائريا في أقل من 48 ساعة في السواحل المتوسطية الإسبانية، كما إهتمت باقي وسائل الإعلام الإسبانية بهذه الظاهرة الجديدة من بينها "لاس برو بينثياس" و "دياريودي إبيثا".

– وأعلن الحرس المدني عن إعتراض قارب مطاطي على متنه 12 مهاجرا سريا جزائريا على بعد حوالي 6 أميال من منطقة كابودي غاتا (الجنوب) و تم رصد هذا القارب بمحرك بقوة أربعين حصانا من طرف المصلحة الإسبانية للمراقبة الخارجية قبل أن يتم نقل هؤلاء المهاجرين السريين الجزائريين على الفور إلى أقرب ميناء من قبل دورية تابعة للبحرية الإسبانية. وأعلنت مندوبية الحكومة المركزية في "مورسيا" في بلاغ لها أن دورية فرنسية تمكنت في شهر أكتوبر الفارط من إنقاذ 12 مهاجراً سريا يحملون أيضا الجنسية الجزائرية على بعد تسعين ميلا بحريا من ساحل قرطاجنة و بعضهم تلقى العلاج بسبب إصابتهم بحروق عميقة وتم تسليمهم للشرطة للبدء في إجراءات ترحيلهم إلى بلدهم الأصلي.

– وقد أعربت وزارة الداخلية الإسبانية مؤخرا عن إرتياحها لإنخفاض عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين إلى السواحل الإسبانية من شمال إفريقيا خاصة بفضل التعاون الوثيق مع السلطات المغربية، وحسب الإحصائيات الأخيرة التي أعلنت عنها هذه الوزارة

[1]: مقال عن جليلة أعجاجة من مدريد على موقع الأنترنيت (الهجرة غير الشرعية) تحت عنوان الحرلقة الجزائريون يجتاحون إسبانيا.

فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى السواحل الإسبانية إنخفض من 7165 في جويلية 2008 إلى 4457 في جويلية 2009 وهو ما يشكل تراجعا بنسبة40 %.

وأكد كاتب الدولة الإسباني للأمن السيد "أنطونيو كاماتشو" أن التعاون بين إسبانيا والمغرب في مجال الهجرة "نموذج يقتدى.به من قبل البلدان الأخرى أو الهيئات الدولية من خلال التدبير الملائم والمنظم والعصري لظاهرة الهجرة".

وأعرب عن إرتياحه للمجهودات المبذولة منذ إحداث مجموعة العمل الدائمة قبل 5 سنوات، وهناك أهداف جديدة سيتم تقييمها خلال الإجتماع القادم للمجموعة الذي سيحتضن في المغرب في بداية سنة 2010. ولكن السلطات الإسبانية أصبحت تواجه اليوم ظاهرة جديدة تتمثل في الهجرة السرية القادمة من الجزائر، في هذا الصدد تعتبر كاتبة الدولة الإسبانية في الهجرة أنه يتعين مواجهة المسالك الجديدة التي تستخدمها الشبكات المتخصصة في الهجرة السرية مبرزة أهمية تعزيز التعاون الدولي من أجل مكافحة هذه الظاهرة.

– أما القانون الإيطالي فقد جرم هذه الظاهرة ودخل حيز التنفيذ في 8 أوت 2009 مع نشرها في الجريدة الرسمية، بعد أن صادق عليها نهائيا البرلمان في شهر جويلية وإعتبرها جنحة ذات غرامة مالية تقدر من 000 5 إلى 000 10 أورو، ويخص ذلك سواء الدخول أو الإقامة بطريقة غير شرعية.

– أما القانون الفرنسي المتعلق بدخول وإقامة الأجانب فقد ذكر في المادة L 622-1 منه أن كل شخص يساعد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو يسهل دخول أو تنقل أو إقامة غير شرعية لأجنبي بفرنسا يعاقب بالحبس من 5 سنوات وغرامة تقدر بـ 000 30 أورو. و يكون السجن من 10 سنوات و غرامة تقدر بـ 000 750 أورو إذا إرتكبت الأفعال السابقة من طرف مجموعة منظمة[1]؛ و يعاقب بـ 5 سنوات حبس و غرامة 000 30 أورو كل شخص أيا كانت جنسيته يرتكب الجنحة السابق ذكرها و يتواجد على إقليم دولة طرف في **إتفاقية شنغن** في 19 جوان 1990 غير دولة فرنسا و يعاقب بنفس العقوبة كل من يسهل أو يحاول مساعدة دخول أو تنقل أو إقامة غير شرعية لأجنبي على إقليم دولة تكون طرفا في بروتوكول التهريب السري للمهاجرين برا، جوا، بحرا المتمم لإتفاقية الأمم المتحدة المصادق عليها في Palerme بتاريخ 12 ديسمبر 2000[2].

– وتناولت المواد الأخرى من هذا القانون أحكام مختلفة حول المهاجرين غير الشرعيين.

---

[1]: موقع الأنترنيت: Immigration Clandestine مقال للأستاذ Geofroy في 25 سبتمبر 2009.

[2]: نفس المرجع السابق.

– وقد وجدت السلطات الفرنسية صعوبات لضبط الإحصائيات المتعلقة بهذه الظاهرة، و في ماي 2005 صرح وزير الداخلية الفرنسي Dominique de Villepin أنه يوجد على الإقليم الفرنسي ما بين 000 200 و 000 400 مهاجر غير شرعي، و ما بين 1998 و 2002 وإن 90 % من المهاجرين السريين (Sans Papiers) قد دخلوا فرنسا بطريقة شرعية و قانونية، و لكن إنتهاء صلاحية تأشيرة الإقامة أو رفض السلطات تجديدها جعلهم في وضعية غير قانونية.

– وحسب إحصائيات ضحايا الهجرة غير الشرعية مقدمة من مجلة Fortress Europe 13 711 مهاجر ماتوا على حدود أوروبا منذ 1988 منهم 449 5 من المفقودين في البحر، و في البحر المتوسط سجل فقدان 315 8 مهاجر، و في قناة صقيليا لقوا حذفهم ما يقارب 511 2 شخص، و بين ليبيا و مصر و تونس, مالطا ,إيطاليا سجلوا فقدان 549 1 مهاجر، و 70 آخرين فقدوا الحياة ما بين الجزائر و سردينيا، و 091 4 شخص لقوا حَذفهم بين جزر الكناري، مضيق جبل طارق (بين المغرب و إسبانيا و منهم 895 مهاجر بين تركيا و اليونان و 603 في البحر الأدرياتيكي.. إلخ[1].

– وهناك من لقوا مصرعهم قبل وصولهم إلى البحر و إنما أثناء إجتيازهم الصحراء الوعرة عن طريق الشاحنات و السيارات في الطرقات الصعبة بين السودان، النيجر، المالي و التشاد من جهة و ليبيا و الجزائر من جهة أخرى و قد سجل 587 1 متوفي منذ 1996 و حسب الذين نجوا من الموت فإن كل حركة أو سفر ينجم عنه وفيات.

– ونذكر أن المغرب يقوم بطرد وترحيل المهاجرين السريين على حساب الإتحاد الأوروبي إلى الحدود الجزائرية التي بدورها تقوم بترحيلهم إلى الدول الحدودية المجاورة؛ في دولة الجوار الجنوبي مالي على بعد 5 كلم من حدود تينزاوتن، يوجد حوالي 800 إلى 000 1 مهاجر سري (و هذا في جويلية 2007) ماكثين بدون مأوى تحت الشمس الحارقة و تحت تصرفات الإذلال، و منهم 3 فئات: فئة تريد الرجوع إلى موطنها الأصلي و لكن ليس لها الإمكانيات لذلك، و فئة لا تريد الرجوع بأيدي فارغة و تجنبا لنظرات الاحتقار، وفئة أخرى تنتظر فرصة أخرى للسفر و الحركة نحو الضفة الأخرى[2].

[1]: نفس المرجع السابق.

[2]: نفس المرجع السابق.

المطلب الثاني: الوسائل والأساليب المستعملة في الهجرة غير الشرعية

-هناك عدّة وسائل تستعمل في الهجرة غير الشرعية على اختلافها سواء كانت برية، بحرية أو جوية، وتكون إما باستعمال وثائق سفر مزورة أو وثائق صحيحة ولكن عليها تأشيرة مزورة، أو استعمال وثيقة سفر لاجئ أو الدخول إلى الدولة المستقبلة دون أي وثيقة، وبالتالي نشرح كل حالة على حدى:

أ/ إستعمال وثائق سفر مزورة:

– إن رقابة جوازات ووثائق السفر عمل دقيق يتطلب أشخاص ذوي خبرة ومهارة، كون الدخول والخروج من البلاد مجال حساس وخطير، ويكون العمل بالفحص الدقيق لبيانات هذه الوثائق والجوازات ومطابقة للصورة الموجودة بهم مع ملامح وأوصاف حامله التي يجب أن تكون مطابقة للأصل وإن لم يقتنع بها أو لم يتفحصها جيدا بالعين المجردة فإنه سيتعين بالمراقبة التقنية المستعملة لكشف عمليات التزوير كالأشعة فوق البنفسجية والعدسات المكبرة.

– ويمكن ملاحظة عمليات التزوير في بعض الحالات نذكر منها نزع الصورة الأصلية واستبدالها بأخرى، فيكتشف هذا العمل أو الفعل من خلال الآثار أو البصمات التي يتركها المزور عند نزع الصورة وإعادة تثبيت أخرى، ويظهر ذلك جليا عند تعريضها للضوء العادي، وتظهر انتفاخات على الورقة أسفل الصورة وإعادة الرسم اليدوي للختم العادي على الصورة أو الأختام الضاغطة أو الثقوب الآلية. وأيضا نزع إحدى صحف الجواز ووضع أخرى محلها، وتكشف هذه العملية بمقارنة الأرقام و لون و الخطوط على الورقة مع باقي أوراق الجواز، و يمكن أيضا استعمال المزور مواد كيميائية لإزالة بعض البيانات على جواز السفر، و ملأ بيانات أخرى محلها، و يتم التأكد في حالة الشك من الألوان الموجودة بالجواز و كذلك بتعريضها للضوء فيتضح الخلاف الموجود.

ب/ إستعمال جواز أو وثيقة سفر صحيحة عليها ختم أو تأشيرة مزورة:

– في بلدان العالم الثالث عموما و البلدان الإفريقية الخاضعة للتأشيرة غالبا ما تكون مصاريف استخراج جواز السفر أقل بكثير من المبلغ المدفوع على مستوى الممثليات القنصلية لاستخراج التأشيرة مما يدفعهم إلى اللجوء إلى جهات متخصصة في التزوير تقوم بتقليد التأشيرة بوضع ختم سواء كان ختم جاف و يشمل الصفحة بكاملها أو باستعمال تقنيات الإعلام الآلي أو طبع نسخة مشابهة لها عن طريق تقنية "سكانير"، و لا يمكن التوصل إلى الفرق بينها و بين التأشيرة الحقيقية إلا من خلال الترقيم التسلسلي للتأشيرة، و كذلك حدوث بعض أخطاء الطبع، و نجد هذه الحالات عند سرقة جوازات السفر سواء من أشخاص أو مكاتب

الجوازات و إضافة بعض المعلومات عليها، و التفرقة بين الجوازين تحتاج إلى دقة و خبرة القائمين بالعمل في حقل جوازات السفر، و كذلك استعمال الفحص المخبري. أما تقليد الأختام بالجوازات يتم عن طريق إعادة نسخها على ورقة بيضاء بواسطة الكربون ثم نحتها على قطعة خشبية ويمكن اكتشافها بتمرير أصبع اليد عليها أو بمقارنة الأختام الحقيقية الواردة في جواز السفر أو بالمقارنة مع وثائق تتضمن جميع أنواع الأختام ومقارنة كل مقطع بنظيره من الختم الآخر.[1]

ج/ استعمال وثيقة سفر لاجئ:

– بقي أمام أولئك الذين لم يستطيعوا استعمال أحد الوسيلتين المذكورتين آنفا إلا استعمال صفة لاجئ وانتحالها على أنفسهم بتقديم وثائق غالبا ما تكون مزورة، إلا أن اللاجئين الموجودين تحت إشراف ورعاية مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين معروفين على سبيل الحصر، واللاجئ هو كل شخص يعيش خارج البلد الذي يحمل جنسيته وذلك خوفا من الاضطهاد الذي يمكن أن يطاله بسبب جنسه أو ديانته أو انتمائه إلى مجموعة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية ولا يستطيع أن يضع نفسه تحت حماية هذا البلد.

– ولكن مع تطور التقنيات فإنه يمكن وبسهولة معرفة اللاجئ في إقليم الدولة وذلك بتفحص صحة الوثيقة CTD وهي عبارة عن كتيب أزرق اللون يحتوي على 40 ورقة ومدوّن على غلافه الخارجي "رخصة سفر" بالعربية والفرنسية والإنجليزية (إتفاقية 1951) والغلاف يحمل من الجهة اليمنى خطان أسودان، ومكتب الأمم المتحدة المختص بشؤون اللاجئين هم من يتولى منح الجوازات الأصلية (الخام) للسلطات المختصة في البلاد.

د/ عدم إستعمال أي وثيقة:

– وهي الوسيلة الأكثر شيوعا وهي تستعمل من المهاجرين الذين ينتقلون للإقامة في البلد الواقع مباشرة بجوار بلدهم الأصلي وتستعمل هذه الطريقة لعدة أسباب:

- صعوبة الحصول على جواز السفر من بلدهم الأصلي كونه باهض التكاليف.
- صعوبة الحصول على التأشيرات.
- تفادي الاطلاع على هويتهم من قبل سلطات البلد المتوجه إليه لأنهم يدخلون ويخرجون لمرات متعددة.
- الحصول على جوازات سفر مسروقة ومزورة بأثمان رخيصة بالبلدان المتوجه إليها.

[1]: رقيق خيدر، مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة تخرج، مدرسة الشرطة محمد الطيب العربي – سيدي بلعباس –، 2007-2008، ص 18.

- تجنب الخضوع للمراقبة التي تمارسها الأجهزة المختصة على مدى الإقامة الممنوحة لجوازات السفر حتى لا يحاسبوا على مدة الإقامة ... إلخ.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة حول الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: الدراسات السابقة

لحداثة موضوع الهجرة غير الشرعية هناك عدد قليل من الباحثين الذين تناولوا الموضوع بصفة اكاديمية و ان وجدت فمعظمها يتكلم عن النواحي النفسية و الاجتماعية عموما و وقد اخترنا الدراسات التالية التي تمكنا من الاطلاع عليها:

1- الدراسة عيد (2010)

حيث تناولت التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة وتوصلت إلى أن البطالة وعدم توافر فرص عمل حقيقية وانخفاض مستوى الأجور وغلاء الأسعار والفساد والاستبداد وإعجاب الشباب في دول المصدر بالحياة في دول المهجر من بين العوامل الدافعة للهجرة غير المشروعة.

وقد عرضت الدراسة لتجربة مصر في مكافحة الهجرة غير المشروعة وأبعادها وكيف تحولت مصر من دولة مستقبلة للهجرة سواء كانت هجرات بشرية أم قوافل تجارية أم غزوات عسكرية إلى دولة مصدرة للعمال بالهجرة الرسمية ومروراً بالهجرة غير الشرعية لدول الخليج العربي ثم لدول المغرب وبينت الدراسة أن تجربة مصر في مكافحة الهجرة غير المشروعة تقوم على عدة محاور: المحور الأمني محور الوقاية محور التعاون الدولي، محور التنمية، وأنها اتجهت في السنوات الأخيرة إلى الاهتمام بمحور التنمية.

كما اشارت الدراسة إلى تدابير الشراكة العربية والدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات منها مناشدة الدول العربية التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000م والبروتوكولات

المكملة لها وخاصة بروتوكول الاتجار بالأشخاص وبروتوكول تهريب المهاجرين أن تتخذ إجراءات التصديق عليها للحد من حوادث موت المهاجرين غير الشرعيين غرقاً أو اختناقاً.

2- دراسة المصراتي (2014)

توصلت إلى أن الهجرة غير الشرعية في ليبيا مدفوعة بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية تتمثل في تدني أوضاع المهاجرين في بلدانهم الأصلية إضافة إلى توفر فرص عمل غير احترافي مثل الرعي وأعمال البناء والعمالة اليدوية الأمر الذي شجع الكثيرين لقصد ليبيا بحثا عن فرص عمل تلبي لهم طموحاتهم وأهدافهم الاجتماعية والاقتصادية.

3- دراسة يوسفات علي هاشم (2018)

تأتي هذه الدراسة كمعالجة لإشكالية الهجرة غير الشرعية في الجزائر ومدى نجاعة

الآليات الوطنية والدولية في مكافحتها؟، ولعل الدافع ورائها هو أهمية موضوع الهجرة

غير الشرعية خصوصا بعد استفحالها في الجزائر وتحولها من بلد عبور إلى بلد استقرار، واعتمادا على منهج تحليلي علمي تهدف الدراسة إلى بحث مختلف المؤشرات المرتبطة بهذه الظاهرة، والاستراتيجيات المعدة لمحاربتها بدأ بتحليل الترسانة القانونية الوطنية والدولية ومختلف الجهود المبذولة من طرف مختلف الأجهزة على المستوى الوطني والدولي، في مواجهة الطرق التي يعتمدها المهاجرون في الوصول إلى الجهات التي يرغبون في الوصول إليها بطرق غير مشروعة.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف

ركزت الدراسات على دوافع الهجرة والتي تمثلت في تباين مستويات التنمية في مختلف البلدان واشارت أيضا إلى البطالة وعدم توافر فرص عمل حقيقية وانخفاض مستوى الأجور وغلاء الأسعار والفساد والاستبداد من أهم دوافع الهجرة إضافة إلى الاضطهاد السياسي ومن العوامل الاجتماعية ضعف الولاء والانتماء والتفكك الأسري والاضطهاد الديني إضافة إلى عوامل الجذب في الدول التي تجذب المهاجرين غير الشرعيين، حيث أشارت أيضا إلى أن المهاجرين غير الشرعيين يواجهون عقبات تتمثل

في التمييز في العمل وفي الاجور واللغة والسكن والحصول على الإقامة إضافة إلى صعوبة التكيف مع المجتمع الجديد بعاداته وتقاليده وقيمه.

ويمكننا القول أن تباين الدراسات التي عرضت بحكم تخصص معد الدراسة فهناك من تناولها من زوايا اقتصادية وآخرون من جوانب اجتماعية وسياسية وهذا دليل على حيوية الظاهرة التي انعكست في تعدد الأبحاث والدراسات التي تناولتها في ميادين علمية مختلفة؛ و من خلال دراستنا حاولنا الجمع بين البحث عن الاسباب والدوافع ودراسة القوانين الخاصة بالهجرة ومكافحتها وطنيا ودوليا.

خلاصة الفصل الأول

خلاصة

وأخيرا مما سبق نخلص إلى أن المفهوم الحديث للهجرة يرتبط بتطور الأمم والقوانين الوطنية، والمواطنة رابطة الفرد بدولته يمتلك بموجبها حقوق وتقع على عاتقه واجبات، وأحد حقوقه الإقامة في البلد الذي ينتمي إليه، ولكن الإقامة لغير المواطن تتعرض لشروط مسطرة من طرف قانون الهجرة، وظهور الدول القومية جعل الهجرة قضية سياسية.

الهجرة هي انتقال فردية أو جماعية من مكان إلى آخر سواءا بصورة مؤقتة أو دائمة، وبصورة فردية أو جماعية تصبح هجرة غير شرعية إذا كانت هذه الهجرة عابرة للحدود الوطنية ومخالفة لقوانين الدول المصدرة، أي البلد الأصلي من جهة وبلد الاستقبال من جهة أخرى.

فالهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية عرفها المجتمع حديثا، وبشكل مقلق خصوصا في السنوات الأخيرة فالهجرة بحد ذاتها ليست حديثة، بل قديمة، ولكنها تحولت إلى هجرة غير شرعية بعد أن قيد الانتقال من بلد إلى أخر ووضعت التأشيرات وأذونات يجب احترامها للدخول إلى دول الاستقبال، الأمر الذي يصعب على الكثير من الحالمين بالهجرة الحصول على التأشيرات، مما يضطرهم إلى التزوير أو التسلل عبر الحدود خفية، ما يجعل صفة الشخص الموجود في بلد الاستقبال صفة غير شرعية.

هناك عوامل طرد كبيرة تدفع بالشخص إلى السعي للهجرة غير الشرعية أهمها العوامل الاقتصادية، نقص فرص العمل والعوامل الاجتماعية، عدم قدرة الشخص على تلبية حاجاته، وعوامل سياسية والمتمثلة في فشل الحكومات في إعداد برامج تنموية ناجعة بالإضافة إلى العوامل المحفزة الأخرى من تأثير الإعلام والقرب الجغرافي، وكما لعب الإغراء دورا كبيرا في هذه الظاهرة، حيث من العوامل السابقة يرى الشخص الراغب في الهجرة والمهاجر أن الضفة الأخرى هي الجنة المنتظرة.

الفصل الثاني

دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

رغم ما حققته الجزائر من إنجازات في مسيرتها التنموية منذ الاستقلال وتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية كمجانية التعليم و العلاج ... إلخ، و لكن الشباب الجزائري يرى أنه مهمش و مهمل من طرف الدولة و هذا الإهمال أدى بهم إلى عدم الإحساس بالمسؤولية تجاه الوطن و كذلك عدم منحهم الفرصة في إبراز دورهم في التغير و التطور الوطني، مما جعلهم يحسون بالاغتراب وعدم الانتماء إليه و بفقدان روح الوطنية، ضف إلى ذلك تقليص فرص الشغل أمام الشباب لأسباب البيروقراطية داخل الإدارة يجعل الشباب يتخوف على مستقبله و يحسسه بالفوضى في تحديد المكانات و توزيع الأدوار، كما نلاحظ أيضا ظاهرة التسرب المدرسي و هي ظاهرة خطيرة تعرض الأطفال و الشباب إلى سلوكيات وانحرافات غير مرغوب فيها داخل المجتمع، و تعتبر خسارة اقتصادية للوطن حيث يخسر بها مناصب و إطارات عمل تساهم في تقدم المجتمع.

وهذه الظاهرة تشكل تزايداً ملحوظاً حيث ان نسبة التسرب المدرسي للتلاميذ بلغت مستويات عالية وهذا ما بينته الوزارة المعنية حسب دراسة أجراها قطاع التربية في سنة 2013 ، سجلت من خلالها ضمن 1000 تلميذ بلغ نهاية المرحلة الابتدائية ، 4% في المائة منهم فقط من تمكنوا من الحصول على شهادات البكالوريا ، وفي هذا الجانب أيضا أن 657 تلميذا من أصل 1000 من نفس الدفعة في الابتدائي يصلون إلى السنة الخامسة ، و550 إلى السنة الأولى متوسط و 397 إلى السنة الأولى ثانوي و 41 تلميذ فقط يتحصلون على شهادة البكالوريا دون رسوب ، حيث إننا نخسر 959 تلميذا على طول المسار الدراسي[1].

ومن خلال ما سبق ذكره كان لابد من تخصيص فصل كامل لدراسة الهجرة غير الشرعية في الجزائر كونها في صراع دائم مع هذه الظاهرة، ومن خلال هذا الفصل قمنا بدراسة ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول العوامل المؤدية للهجرة من الجزائر إلى الخارج، ووضعية المهاجرين الوافدين إليها، المبحث الثاني يشمل طرق وآثار هذه الظاهرة في بلادنا، أما المبحث الثالث يتناول القوانين المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي.

[1]- في حوار للسيدة وزيرة التربية الوطنية للاذاعة الجزائرية، القناة الأولى 2015/12/20.

المبحث الأول: العوامل المؤدية للهجرة من الجزائر نحو الخارج ووضعية المهاجرين الوافدين إليها

إن ظاهرة الحرقة هي ظاهرة ذات أبعاد عميقة تهدد كيان المجتمع الجزائري وحتى حقوق الأفراد في حياتهم، وهذه الظاهرة ناتجة عن عوامل مختلفة سواء كانت اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية وحتى نفسية، وهي عوامل مرتبطة فيما بينها، وهي التي نقوم بدراستها في المطلب الموالي مع عرض بعض العينات لمحاولات جزائرية للهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية من الجزائر إلى الخارج

لقد شهد المجتمع الجزائري في السنوات الماضية تحولات وتغيرات شملت كافة الميادين و الفئات الاجتماعية ووجود علاقة بين هذا التغير في المجتمع و الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري، و هناك ثلاث عوامل رئيسية يمكن من خلالها تفسير هذه الظاهرة، و من الصعب جدا الفصل بينها لأن كل عامل له أثر واضح على العامل الآخر، و هي تلعب مجتمعة دوراً مهما في تنامي هذه الظاهرة في الجزائر و اختيار عرض العامل الاقتصادي في الأول كان متعمدا كونه المهم و الأساسي لارتباط العوامل المتبقيّة به.

أ/ العامل الاقتصادي:

يقول هنري مندراس "إن التغير الاقتصادي يجر معه تغير في البنايات والعادات الاجتماعية، وبعد ذلك بشيء من التأخير في الإيديولوجيات"[1].

ويقصد بالعامل الاقتصادي، الأوضاع الاقتصادية، وهي تلك الظروف المتعلقة بالمجتمع والأفراد كالفقر والبطالة اللذان ينتجان عن سوء وتدني المستوى الاقتصادي أو تغير النظم الاقتصادية وعدم استقرارها، ونجد المذهب الماركسي يرجعون كل الظواهر إلى الأساس المادي والصراع لتحقيق الحاجة، والعامل الاقتصادي هو أهم العوامل التي يمكن أن تفسر ظاهرة الحرقة عند الشباب.

[1]- جوفلكيت ليلى، معارضة الشباب الجزائري للواقع الإجتماعي المعاش، رسالة ماجستير، 2000-2001، ص 5.

ونتيجة للتنمية الاقتصادية المتبعة وظهور أزمة اقتصادية ملموسة في السنوات الأخيرة ترجع إلى أسباب متداخلة ومتباينة، وبالتالي فإن التغيرات التي يعيشها المجتمع الجزائري دليل على وجود ديناميكية لا تنتج سوى جدلية اجتماعية يصعب تحديدها.

الشيء الذي ميز الاتجاه الاقتصادي في الجزائر هو ذلك المنهج التنموي الذي سلكته البلاد بعد الاستقلال والذي أحدث ما يسمى بالأزمة الاقتصادية.

– الأزمة الاقتصادية:

تعتبر الأزمة الاقتصادية إحدى أهم العوامل في النظام الاجتماعي إذ تؤثر على جميع أنساقه، وهي اضطراب في التوازن الاقتصادي، وهذا الاضطراب يحدث مشاكل في إطار المجتمع.

والأزمة باختلاف مفاهيمها تشكل اختلال في وظائف المجتمع، والباحثون يعتبرون أن أسباب الانحرافات الاجتماعية تنتج من العوامل والقوى الاقتصادية. [1]

فكل تحول في أسلوب الإنتاج ينجم عنه تحولات مختلفة في العلاقات الاجتماعية، لذلك نجد العديد من المجتمعات تسعى إلى وضع مخططات اقتصادية واجتماعية تهدف من خلالها إلى توفير حياة اجتماعية أفضل لأفرادها قاصدين بذلك فتح المجال أمام الاستثمارات الاقتصادية، وتوفير مناصب العمل ونقل الاقتصاد من الاقتصاد المخطط والموجه إلى اقتصاد السوق.

ومن الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة الاقتصادية في الجزائر نجد:

* **إنخفاض سعر البترول:** يعتبر البترول من الثروات التي إرتكزت عليها العديد من المجتمعات من بينها الدولة الجزائرية، إذ ظل إقتصادها مرهونا بتقلبات أسعار هذه الثروة، و نظراً لعدم إحترام الدول الأعضاء بمنظمة (OPEP) (منظمة الدول المصدرة للبترول) من بينها الجزائر، لحجم الإنتاج المتفق عليه، و الذي أدى إلى إرتفاع في العرض مسببا إنخفاض في الطلب على البترول، و بالتالي إرتفاع إحتياطي النفط لدى الدول المستهلكة له مما أدى إلى إنخفاض سعر البترول بنسبة 80 % بين السنوات 86-89، في حين قدرت المداخيل في 1981 بـ 14 مليار دولار، وإنخفضت إلى حوالي 20 دولار للبرميل في سنة 1986 مما أدى إلى تذبذب المداخيل في الجزائر ووصل الإنخفاض إلى 17 دولار للبرميل ثم 10 دولار في نفس السنة[2].

---

[1]: ناجي سفير، محاولات في التحليل الإجتماعي (التنمية و الثقافية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 287.

[2]: مروان عطوان، أزمات الذهب في العلاقات النقدية للدولة، دار الهدى، عين مليلة، 1993، ص 19.

ونتيجة تراجع الإستثمارات تحطمت الشبكة الإقتصادية و قد تولد عنها إضطراب الثقة بين فئات الشعب و أجهزة الدولة. [1]

* **إنخفاض قيمة الدولار**: يعتبر إنخفاض قيمة الدولار نتاج للتدفق الواسع للدولارات خارج الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى زيادة الإحتياطات النقدية العالمية و إنعكس هذا الإنخفاض على حجم الديون الجزائرية حيث كلف الجزائر ما بين (1993-1994) 1,4 مليار دولار إضافي لديونها، مع العلم أن 50 % من الدين الخارجي معبر عنه بالدولارات. [2]

وكذلك التضخم المالي الذي يعرف أنه عدم الإستقرار أو الفارق الكبير بين الكتلة النقدية المتداولة وضعف الإنتاج المعروض في الأسواق وبين الأسعار الرسمية والأسعار الحقيقية، والجزائر بعد إنخفاض سعر الدولار شهدت تضخما ماليا صحب معه ركود إقتصادي، ونظراً لهذه الوضعية الإقتصادية للبلاد، لجأت الجزائر إلى إعادة الجدولة للديون الخارجية وهي إعادة ترتيب الديون الجزائرية بطريقة تسمح للبلاد بأداء إلتزاماتها و تحويل مشاريعها التنموية.

إن هذه السياسة التنموية التي وضعتها البلاد منذ سنة 1976 لم تدم نتائجها الإيجابية طويلا لعدم إعتبار أن البلاد خرجت منذ فترة قصيرة من 1962-1967 من إستعمار خلف نتائج وخيمة و أضعف قدرات البلاد،[3] فراحت تخطط مشاريع ضخمة لم تعط فيها إعتبارا للأموال الضخمة المخصصة لها و هو الشيء الذي أدى إلى تضخم قيمة الديون و الأزمة الخانقة.

* **التبعية الإقتصادية و المالية**: لازال إقتصاد الجزائر يعتمد على إستيراد المواد الخام و الأولية من أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة، و لإرتباط الإقتصاد الوطني بإقتصاد هذه الدول ترتب عنه آثار سلبية عديدة فمن 1979-1984 إرتفعت الواردات من 32,8 مليار دينار إلى 51,1 مليار دينار و لشدّة إنخفاض المبيعات من الخارج أدى بها إلى الإنخفاض من جديد لتصل في 1987 تقريباً إلى نفس مستوى عام 1979 الذي قدرت فيه الموارد الإستهلاكية بـ 82,7 مليار دينار من مجموع 320 مليار دينار في الميزانية، ثم بـ 60,3 مليار دينار من مجموع 232,5 مليار دينار[4].

---

[1]: جوفلكيب ليلى، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2]: عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ص 22.

[3]: جوفلكيت، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[4]: أحمد بني سعد، التنمية الإقتصادية في الجزائر، سنة 1990، ص 56.

– وكانت الجزائر دائما تهدف إلى تطوير اقتصادها الوطني والوضع الاجتماعي بها، ونظراً لقلة الأموال لتمويل المشاريع الضخمة لجأت إلى الاقتراض من البنوك الأجنبية وتزايدت القروض إلى أن وصلت إلى أقصاها عام 1980 إلى 25940 مليون دولار مما أدى إلى إثقال الجزائر بالديون.

* **التبعية الغذائية:** إن عجز مستوى الإنتاج مقارنة مع الإستهلاك المحلي زاد حدّة، وأصبحت الدولة الجزائرية من أكبر الدول المستوردة للمواد الغذائية و قدرت نسبة إستيراد القمح بـ 80% إلى 85% من الواردات الغذائية و100% من السكر و الزيت ... إلخ، الشيء الذي جعل التبعية الغذائية مستمرة و تزايد معدل الإنفاق العام نظراً لنمط الحياة الإستهلاكية غير الرشيد الذي برز في بداية الثمانينات، و كذا ساعد على تعميق الأزمة توقيف الإستثمارات المنتجة خصوصاً في قطاع الصناعة. [1]

ضف إلى ذلك إرتفاع نسبة البطالة، وتقهقر الدخل الوطني وإرتفاع معدل التضخم في منتصف الثمانينات ليزيد حدّة في السبعينات كل هذه الظروف أدت إلى تعقيد وحدّة الأزمة الإقتصادية. وبداية تخلق فكرة إستحالة العيش في هذا الوطن لدى الشباب الجزائري.

ب/ العامل السياسي: ومن أهم ركائز هذا العامل نجد إغتصاب السلطة و إحتكارها من قبل أقلية مسيطرة تتموقع في أجهزة و مؤسسات الدولة، و هناك أيضا خنق للحريات الفردية و العامة و التضييق من حرية التعبير، و التعسف في إستعمال السلطة و إحتكار الإمتيازات المرتبطة بها، و قد أدى كل ذلك إلى توسع الفجوة بين الحكام و المحكومين، و فقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى الشرائح العريضة من المجتمع، و النظام السياسي القائم على حزب واحد يؤدي حتما إلى طريق مسدود لما يصاحبه من إحتكار للسلطة من أقلية متعسفة مساعدا على تحقيق أو خلق وضع ينفجر آجلا أو عاجلا، و كذلك الطابع الإنقسامي للمجتمع المعتمد على علاقات القرابة و الجهوية هي ظواهر تكبح نمو الثقافة السياسية العصرية، فيندفع ذلك تدريجيا إلى مصادرة و إلغاء مختلف الحريات و ينتهي الأمر عادة إلى إستخدام العنف المعنوي و المادي للمحافظة على الوضع القائم.

ولممارسة الثقافة السياسية المعاصرة يجب إعتبار الفرد فاعلا أساسيا كامل الحقوق، يقوم بواجباته عن وعي و إرادة حرة، يشارك في الحياة العامة من خلال إنتمائه إلى هيئات و تنظيمات المجتمع المدني، و في المقابل يعامل من قبل المؤسسات في الدولة و أجهزتها من هذا المنطلق و تجدها حريصة على ضمان الحقوق المدنية و السياسية و خدمة الفرد ونيل رضاه.

---

[1]: أحمد بني سعد، نفس المرجع السابق، ص 184.

بينما تتميز الأوضاع في مجتمعنا بعكس ذلك تماما: حيث أن الفرد لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية البالية وجعل مؤسسات الدولة تتعامل معه بنفس المنطلق وإعتباره عضو من قبيلة، أو عشيرة، ويستمد الفرد قيمته ويحصل على إمتيازات إعتبارا من موقعه في الجماعة وموقع تلك الجماعة ضمن إطار العلاقات بشؤون الدولة. [1] كما نرى في مجتمعنا إيديولوجيات تحاول إستقطاب الجماهير بإستغلال مشاعرها وطموحاتها خاصة مجتمعنا الذي عاش زمانا طويلا تحت القهر الإستعماري مسلوب الهوية ومحروم من ثرواته وخيراته وبالخصوص الشباب.

والمتخصصون في هذا المجال يفسرون سبب تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب هو فقدان هذه الفئة للثقة بقادتها السياسيين، وهي تعبيرا عن رفضها للمسار السياسي المتبع وهيمنة الحزب الواحد لفترة من الزمن، فضلاً عن ذلك فإن الشريحة الإجتماعية الجديدة تتطلع إلى أن تتاح لها وسائل وفرص التعبير عن نفسها، و هذه الثقة المفقودة كان سببها هو الكلام بدون تطبيق، فقد ظل خطاب السلطة لفترة طويلة يتكلم عن إهتماماته بالشعب و بالطبقات المحرومة، و أنه يسعى إلى تحقيق العدالة الإجتماعية. وكان العكس على أرضية الواقع، فقد إنتشر الإقصاء والتهميش و الإنقسام و اللامبالاة، الشيء الذي أحدث القطيعة بين الأفراد و السلطة، و أصبح الخطاب مجرد حبر على ورق. ضف إلى ذلك المناخ الديموقراطي المزيف الذي ظهر و الذي سمح بالتعددية الحزبية التي زادت الطين بلة،[2] و أزمت أكثر الواقع السياسي في البلاد و جعلت مشاكل عويصة تظهر إلى الوجود.

ج/ العامل الإجتماعي:

بالمقابل و نتيجة للسلبية التي تميزت بها الدولة في هذه الفترة تأثر التوازن الإجتماعي للبلاد، إذ أصبح المجتمع الجزائري يعاني من مشاكل إجتماعية عديدة و التي كانت الأزمة الإقتصادية من الأسباب المباشرة فيها , لأن هذا الإختلال في المستوى الإقتصادي شكل تحولا هاما في المجتمع خاصة في الشباب الذي يعتبر شريحة جد حساسة فتطرح عدّة تساؤلات على الواقع منها: هل يتقبل الشباب التقشف و لم يرى القدوة و المثال؟ و كيف يكون غيور على المصلحة الوطنية و هو فاقد الإحساس بالهوية الوطنية؟ و كيف يبقى صامدا أمام نهب خيرات البلاد و الحقرة و اللامساواة؟ و هذه الفئة كثيرا ما تردد بعض العبارات الشائعة في المجتمع منها (وعلاش ليهم كاين و لينا ماكاش) و (أولاد لي كالكان هما اللي عايشين فهاذ لبلاد) ... إلخ. و من أهم العناصر التي يتضمنها العامل الإجتماعي نجد:

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 187.

[2]: نفس المرجع، ص 100.

* **الفقر**: حيث أنه مع بداية الثمانينات أصبح المجتمع الجزائري يشكو من الندرة في المواد الإستهلاكية و خصوصاً الغذائية، مما إضطره إلى اللجوء إلى السوق السوداء لإنتقاء حاجياته المفقودة بأغلى الأسعار، وهذا ما لم يتحمله الفرد البسيط، خاصة إرتفاع أسعار المواد الأساسية منها: الخبز، الحليب، القهوة، ... إلخ، مما أدى إلى ضعف القدرة الشرائية وسوء التغذية، و بالتالي تدني المستوى المعيشي للأسرة التي أصبحت تخصص نسبة 55,7% من ميزانيتها للإستهلاك الغذائي دون التركيز على الحاجيات الأخرى وإرتفعت معدلات الأسعار من 10,03% ما بين 1984-1988 إلى 14,15% ما بين 1988-1991 [1]، كما إرتفع المستوى المتوسط للأسعار في الفترة ما بين 1989-1993 و هي المرحلة التي تميزت فيها الدولة بتخليها عن دعم أسعار المواد الكثيرة الإستهلاك و تطبيق الأسعار الحقيقية، فأصبح الأجر الذي يتقضاه الأجير رسميا لا يترجم في الواقع قدرته الشرائية، فالأجر الذي يكون في 1985 ليس له نفس القدرة الشرائية لسنة 1985 و 1999 [2].

وكذلك تسريح العمال إثر إنتهاج الجزائر للنظام الإقتصادي الحر، حيث ظهرت المنافسة على الجانبين المادي والتنظيمي، وتسريح العمال في المؤسسات الضعيفة التي يوجد بها عجز مالي، وهذه الظاهرة أثرت سلبا على مستوى الأفراد، والوضع المعيشي لأسرهم.

حيث كان إحصاء عدد الفقراء في الجزائر سنة 1992 يبين أن هناك 14 مليون فقير أي نصف المجتمع الجزائري يعاني الفقر، فكيف إزاء هذه الوضعية يمكن أن نتصور شبابنا، وكيف يحس بالغيرة على الوطن والمحافظة على الهوية الوطنية.

* **البطالة**: إن البطالة من شأنها أن تعجز الإنسان عن إشباع حاجاته و حاجات أسرته، و الفراغ الذي يعيش فيه الإنسان البطال يصيبه بالملل و القلق و الإضطراب الذي يجعله سهل الإثارة و سريع الإندفاع نحو الجريمة، و غلق عمليات المشاركة أمام الشباب يؤدي إلى تشكيل نسبة كبيرة من البطالين فينتج عن ذلك إحساس هذه الفئة بعدم الإنتماء و اللامشاركة، و تكون مشاركته بتصرفات تجعله عالة على المجتمع الذي يعيش فيه، لتصبح بعد ذلك ثروة تستمد منها الجماعات المتطرفة قوتها و حيويتها، إذ إستغلت في الجزائر الكثير من المنظمات السياسية فئة الشباب داخل تنظيماتها و مشروعاتها التي نادت في الكثير منها بحقوق الشباب قصد إستقطابهم، و تؤثر بواسطتهم لفرض منطق فكري أو إيديولوجية معينة، و بالتالي تغيير فكرهم و تسيير سلوكهم في قالب معين لا يتلاءم و شخصيتهم و إنما مع أهداف المنظمات.

---

[1]: محمد العربي ولد خليفة، التنمية و الديموقراطية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 99.

[2]: جوفلكيت ليلى، مرجع سبق ذكره، ص 65.

وما جعل هذه الفئة حقلا خصبا لزرع أفكار عشوائية قناعتهم أنه ما يتلقونه من تكوين وتعليم لن يتيح لهم الفرصة الملائمة للعمل، وكذلك فكرة المحسوبية أو" المعريفة" التي تعتبر عائق لتحقيق مستقبلهم، وأزمة البطالة التي إزدادت تفاقما من 1985-1995 ترجع إلى 3 أسباب رئيسية هي:

-توقف الإستثمارات الإنتاجية وتعطيل ميكانيزمات الآلة الإنتاجية.

- النمو الديموغرافي الذي عرف إنفجار حيث بلغت نسبة النمو بـ 4% سنويا لتصل إلى 27 مليون نسمة في 1994 [1] وأكثر من 40 مليون حاليا.

- إفلاس المؤسسات الوطنية وحل بعضها، وخوصصة البعض الآخر في حين يتواصل البحث عن مناصب العمل، في سنة 2000 قدر عدد الباحثين عن مناصب العمل بـ 2,5 مليون شخص مما يوضح أن البطالة حاضرة بقوة وتشكل خطرا كبيرا على مستوى الإقتصاد الوطني، كما نجد أن الأفراد الذين تمسهم البطالة أكثرهم أقل من 30 سنة والذين يمثلون ¾ الفئة البطالة.

* **البعد الثقافي**: الدولة الجزائرية مباشرة بعد خروجها من الاستعمار أعطت الأولوية في اهتماماتها للعملية التنموية الإقتصادية على حساب الجوانب الأخرى، وعلى حساب تطوير الذهنية السياسية والثقافية للأفراد، لتزيد من إتساع الفراغ الثقافي وبذلك ظلت المسألة الثقافية مهملة لفترة طويلة رغم أهميتها في تشكيل الوعي الجماعي.

وبالنسبة للمجتمع يشكل البعد الثقافي مجال هام في بناء هوية الفرد بحيث يخضع الشباب لبناء الثقافة للقيم التي يكتسبها في مختلف المؤسسات والتي توجه سلوك الفرد في المجال الإجتماعي إذ لا يستطيع أن يتراجع أو أن يدير ظهره للقيم والمعايير السائدة في جماعته لأنه يخشى من عواقب الإنحراف، كما أن الفرد يعلم أن إمتثاله يؤدي إلى الترحيب به في أي جماعة أخرى، وهذه المعايير والقيم تختلف من مجتمع لآخر. [2]

وفي بعض الأحيان يرفض الشباب إستيعاب قيم الأجيال السابقة بإعتبار أنها لا تعبر عن رؤيتهم للحياة، ولا تلبي إحتياجاتهم، بل أنهم خلال هذه المرحلة قد يتلقوا قيما مضادة لقيم مجتمعهم تماما لأنهم يدركون بأن منظومة القيم التي يسلم بها المجتمع ويتفق عليها لا تقدم له إشباعا حاليا أو محتملا، ومن ثمة فقد ينضموا إلى سياقات إجتماعية تمتلك قيما وثقافة توفر لهم الإشباع بالكيفية والمستوى الملائمين. [3]

---

[1]: محمد بلقاسم و حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية و الأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، ص 346.

[2]: عاطف غيث، المشاكل الإجتماعية و السلوك الإنحرافي، دار المعرفة الإسكندرية، 1989، ص 197.

[3]: ليلى علي، الشباب في مجتمع متغير، دار المعرفة، الإسكندرية، 1995.

وثقافة أي مجتمع لا تستطيع أن تبقى على حالها و إنما تتغير تبعا لأفعال الوسط الذي تميزه تنشئة إجتماعية معينة، و من بين العناصر التي أثرت مباشرة في نفسية الشاب و بالتالي في قيمه و معاييره نجد التقدم التكنولوجي العالمي، و كذا وسائل الإعلام والإتصال التي نقلت أفكار وقيم جديدة في المجتمع الجزائري فيدخل التغير الإجتماعي بشكل حتمي ووجود إختلاف بين الجيلين، مما أدى إلى نشوء صراع في القيم و المعايير، والسلوك الإجتماعي للشباب يتميز أكثر بصراعه المستمر بين الجيلين" جيل أقل من 20 سنة، وجيل أكثر من 40 سنة " أما الجيل الوسط بين 20-40 سنة فإنه يبقى يتأرجح بين الجيلين فينشأ ما يعرف بصراع الأجيال[1].

وبالتالي لابد للأولياء التعايش مع ظروف وشروط التطورات الجديدة في الحياة وإلا يصبح الشاب يرى الأسرة تحمل في طياتها معايير وقيم متصارعة لا تقبل التعايش مع الواقع، وإن لاحظ ذلك فإنه لا يرفض فقط أسلوب حياته وحياة أسرته وإنما أسلوب المجتمع ككل، فيبحث عن جوّ ملائم له يتماشى وقيم العصر و نمط تصرفاته، و بالتالي فإن لم يجده في مجتمعه يبحث عنه في مجتمع آخر.

– بعض الحالات والأمثلة لأشخاص عايشوا ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

يقال في الجزائر منذ الإستقلال أن هناك 75% من الشباب و هم ركيزة المجتمع، غير أنهم نجدهم في المركز الأول للإتهام في كثير من المرات لما آلت عليه الأوضاع في الجزائر، و مع بداية ظاهرة الإرهاب التي راح ضحيتها خيرة الشباب.

و الواقع يثبت أن هذا الشباب مهما قيل عنه أنه بلا جدوى فهو طاقة خلاقة تبحث عن الإستثمار اللائق لتفجير مواهبه و طموحاته، و هو يمتاز بخصوصية ذات حدين فهو قادر على التغيير، و لكن في نفس الوقت متسرع يسبق صدره رجليه، يحب المخاطرة لأبعد الحدود، و ما نتأسف له هو عندما نسمع أنه يرمي بنفسه بين أمواج البحر ليموت غريقا أو لا يعرف له أثر فالحراقة بالعامية الجزائرية هم الذين يقومون بحرق مرحلة الحصول على الفيزا من القنصليات , أو يحرقون أوراقهم الرسمية التي تثبت وجودهم بقول "ياكلني الحوت و لا ياكلني الدود" أي يفضلون الموت على المعاناة من الفقر و البطالة و العيش المهين في دولة تزخر بالخيرات و المال و عند مساءلة بعض الناجين من الموت أجاب أحدهم قائل :"أنه رأى الموت بعينه لولا حرس السواحل الذين إنتشلوه و رفقائه الذين مات البعض منهم لأنهم لا يعرفون السباحة، و سئل هل يعيد الكرة بعدما خسر ما يملكه في رحلة

[1]: جوفلكيت ليلى، مرجع سبق ذكره، ص 77.

فاشلة؟ قال بحزن و إرادة نعم سأحاول مرة أخرى مهما كانت النتائج، و رحلتي نحو أوروبا قد أصل و قد لا أصل و هذا هو القدر و المكتوب.

* وقد سئل أحد الشباب خلال برنامج بث على إذاعة البهجة على لسان الصحفية "لقد كدّت تموت في البحر، هل أنت خائف، وهل أنت مقتنع الآن بأهمية الحياة في بلدك الجزائر؟ فيرد الشاب "هل أنت مجنونة سأعود إلى الحرقة ثانية ولن أعيش في هذا البلد.

* يحكي طبيب من مستشفى إبن سينا بمدينة عنابة أن قاربا تابعا للبحرية الجزائرية إضطر للإرتطام بشكل خفيف مع قارب هزيل حاول ركابه الوصول إلى سواحل إيطاليا، وقد إنقلب القارب الصغير، وكانت هناك شابات من بين المسعفين في العشرينات بعضهن متعلمات، وخلال إسعافهن سألتهن "هل أنتن نادمات على ما فعلتن؟ فكانت إجابتهن لا، سنعود وسنقل قاربا آخر، الحياة في هذا البلد لا تطاق، سنصل إلى إيطاليا مهما كلفنا الأمر. [1]

* يقول ع. رفيق (تاجر) أن كل الشبان الجزائريين يحلمون بالهجرة نحو الشمال بحثا عن حياة أفضل، وأكد أنه يسعى بكل الطرق للإستقرار في بريطانيا لأنها تضمن الأمن لمواطنيها، وتوفر كل الظروف الملائمة لعمالها وتحمي حقوقهم مهما كانت جنسياتهم وأتأسف أن غالبية الحراقة تنتهي حياتهم قبل انتهاء رحلتهم.

* و يروي أحد الشبان العاطلين عن العمل رفض كشف هويته أنه "في نهاية العام الماضي، قرر أحد أصدقائي الهجرة إلى فرنسا بعد أن تمكن من جمع 1500 أورو و هي القيمة الضرورية مقابل السفر السري، إتصل بشخص متخصص في تهريب الشبان نحو ميناء مرسيليا الفرنسي، فإتفق الجانبان على أدق خطوات تلك الخدمة غير الشرعية، و في يوم السفر إحترم جميع النصائح المقدمة إليه فتسلل إلى الباخرة بمساعدة أحد أفراد طاقمها، و رغم أن الشرطة لم تكشف أمره، غير أن الظروف الصعبة التي عاشها داخل مخبأ لا يتعدى عرضه نصف متر جعلته يلفظ آخر أنفاسه حتى قبل أن يصل إلى بلد أحلامه.

* وصرح بعض الشباب "نحن شباب ضائعون في 25 و 30 سنة لا مستقبل لنا و لا نستطيع التقدم، نعاني مشاكل إجتماعية و عائلية، و الضغط يجعلنا نشرب الخمر و الأقراص المهلوسة، و فكرة الحرقة إلى أوروبا هي ما نصبو إليه و هي الحل لكل المشاكل.

* يضيف شاب آخر "... الحقيقة أن الباخرة التي ركبت فيها لم أعلم بمسارها، ركبت من المحطة على الساعة الثالثة صباحا، صعدت الباخرة ولم أعلم حتى أين تتجه، وإختبأت في مكان ضيق وكان لدي القليل من الزاد، وبعد 3 أيام أصبحت بحاجة للزاد

---

[1]: الشباب الجزائري و الهجرة غير الشرعية، على موقع الأنترنيت.

ولكني بقيت كذلك حتى اليوم التاسع وكانوا معنا روس وفيليبينيين، فأكتشفت أن الباخرة يونانية، ولكني وصلت بخير إلى أوروبا وبقيت 7 أشهر، ونظرا للظروف الصعبة التي عشتها عدت إلى بلدي.

* و قد شهد ميناء أرزيو سنة 2000 نهاية مأساوية لأحد الشبان الذي نجح في التسلل إلى باخرة يونانية كانت راسية بالميناء و متوجهة نحو أوروبا، و سويعات قليلة بعد إبحارها إنكشف أمره من طرف أحد البحارة اليونانيين الذي قام برميه في عرض البحر بعد أن كبله بسلاسل حديدية ثقيلة فكان هذا الشاب جثة هامدة نحو شاطئ مرسى الحجاج، و هذه القضية أثارت ضجة كبيرة و خاصة بعدما أكد الطبيب الشرعي أن الجثة تعرضت إلى التكبيل[1].

وبعيدا عن القصص المؤلمة ينجح بعض المحظوظين في تحقيق أحلامهم و هذه المغامرات الناجحة هي سبب في تحمس الكثير من الشبان لفكرة الهجرة.

و يقول ياسين مهندس في الإعلام الآلي و هو ينظر الرد على ملف الفيزا الذي دفعه ليتوجه نهائيا إلى فرنسا "أعترف بأن الجزائر قدمت لي و لجميع أبناء جيلي الكثير من الخدمات مثل ضمان الدراسة المجانية في مختلف مراحل التعليم، غير أنني لا أفهم لماذا تضمن لنا الدولة ذلك و تتحمل الأعباء طوال سنوات عدّة، لكنها في المقابل لا تهتم بحاملي الشهادات العليا بعد تخرجهم، بحيث أنها لا تضمن لهم مناصب تليق بالمستوى الدراسي الذي وصلوا إليه".

* و قد خاطر س. ع بحياته مرات عديدة و هو يحاول الهجرة بطريقة غير شرعية، و كل محاولاته باءت بالفشل، و هو الآن يواجه الحبس بسبب ذلك و هو إبن 25 سنة.

المطلب الثاني: وضعية الأجانب الوافدين إلى الإقليم الجزائري

قبل التطرق لمعرفة كيف نظم القانون الجزائري وضعية الأجانب الذين يدخلون الإقليم الجزائري، يجب أن نعرف أولا الأجنبي بحيث: يعتبر أجنبيا كل فرد يحمل جنسية غير جنسية الجزائرية، أو الذي لا يحمل أية جنسية.

ويجب عليه فيما يخص إقامته أن يكون حائزاً وثيقة السفر وتأشيرة قيد الصلاحية كذا الرخص الإدارية عند الاقتضاء، وتحدد مدة الصلاحية الدنيا المشترطة لوثيقة السفر بـ (6) ستة أشهر.

---

[1]: نفس المرجع السابق.

كما يخضع الأجنبي الذي يرغب في الإقامة المؤقتة بالإقليم الجزائري الإلتزام بإكتتاب تأمين على السفر، وعليه مغادرة الإقليم الجزائري بمجرد إنقضاء صلاحية تأشيرته أو بطاقة إقامته أو المدة القانونية المرخص بها للإقامة بالإقليم الجزائري.

* **شروط دخول الأجانب**: يتعين على كل أجنبي يصل إلى الإقليم الجزائري أن يتقدم لدى السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة على مستوى مراكز الحدود حاملا جواز سفر مسلم له من دولته أو كل وثيقة أخرى قيد الصلاحية معترف بها في الدولة الجزائرية كوثيقة سفر قيد الصلاحية، و ممهورة عند الإقتضاء بالتأشيرة المشترطة الصادرة عن السلطات المختصة، و كذا دفترا صحيا طبقا للتنظيم الصحي الدولي ، و تحدد مدة الصلاحية القصوى لتأشيرة القنصلية التي ترخص بالدخول إلى الإقليم الجزائري بسنتين (02)، كما تحدد المدة القصوى للإقامة المرخص بها عند كل دخول إلى الإقليم الجزائري بتسعين (90) يوما[1].

* **شروط إقامة الأجانب غير المقيمين**: يعتبر غير مقيم الأجنبي العابر للإقليم الجزائري أو الذي يأتي إليه للإقامة به لمدة لا تتجاوز تسعين (90) يوما، دون أن يكون له القصد في تثبيت إقامته أو ممارسة نشاط مهني أو مأجور. ويعفى من تأشيرة القنصلية كل من:

- الأجنبي المتواجد على متن سفينة راسية في ميناء الجزائر.
- البحار الأجنبي العامل على متن سفينة راسية في ميناء جزائري والمستفيد من إجازة على اليابسة.
- الأجنبي العابر للإقليم الجزائري جوّا.
- الأجنبي عضو طاقم الطائرة المتوقفة بأحد مطارات الجزائر.
- الأجنبي المستفيد من أحكام الإتفاقيات الدولية أو من إتفاقات المعاملة بالمثل.

ويرخص قانون 08-11 المؤرخ في 2008/06/25 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر، للسلطات الإدارية المختصة إقليميا أن توافق بصفة إستثنائية على تمديد التأشيرة لمدة أقصاها 90 يوما للأجنبي الذي يرغب في تمديد مدة إقامته لأكثر من المدة المرخص بها في التأشيرة دون أن يكون له عندئذ القصد في تثبيت إقامته بالإقليم الجزائري. كما يرخص بأن تسلم تأشيرة عبور مدتها القصوى سبعة (07) أيام للأجنبي العابر للإقليم الجزائري والحائز تأشيرة بلد الوجهة مع إثبات إمتلاكه وسائل العيش الكافية طوال مدة عبوره.

---

[1]: محاضرة من إعداد الملازم الأول أولاد مريم محمد، قائد فوج مكافحة الجريمة الإقتصادية و المالية بعنوان "الأحكام الجزائية المتعلقة بالأجانب في الجزائر".

*** شروط إقامة الأجانب المقيمين:**

وبمفهوم القانون 08-11 يعتبر مقيما الأجنبي الذي يرغب في تثبيت إقامته الفعلية والمعتادة والدائمة في الجزائر، والذي رخص له بذلك بتسليمه بطاقة المقيم بمجرد بلوغه ثمانية عشر (18) سنة كاملة من قبل ولاية إقامته مدة صلاحيتها سنتان (02).

ويمكن أن تسلم بطاقة مقيم مدة صلاحيتها عشرة (10) سنوات للرعية الأجنبي الذي أقام بالجزائر بصفة مستمرة وقانونية خلال 7 سنوات أو أكثر وكذا لأبنائه الذين يعيشون معه وبلغوا سن 18 سنة.

كل أجنبي يرغب في الإقامة بالجزائر قصد ممارسة نشاط مأجور لا يمكنه الإستفادة من بطاقة مقيم إلا إذا كان حائزا الوثائق التالية:[1]

- رخصة العمل.
- ترخيص مؤقت للعمل.
- تصريح بتشغيل عامل أجنبي بالنسبة للأجانب غير الخاضعين لرخصة العمل.

ويمكن سحب بطاقة المقيم للأجنبي المقيم الذي ثبت للسلطات المعنية أن نشاطاته منافية للأخلاق والسكينة العامة، أو تمس بالمصالح الوطنية.

*** شروط تنقل الأجانب:**

- يرخص القانون بتنقل الأجنبي المقيم في الجزائر بحرية عبر الإقليم الوطني دون المساس بالسكينة العامة، وعليه تقديم المستندات أو الوثائق المثبتة لوضعيته عند كل طلب من طرف الأعوان المؤهلين لذلك.
- عند تغيير الأجنبي بصفة قانونية لمكان إقامته بصفة نهائية أو لفترة تتجاوز ستة (06) أشهر، يجب عليه التصريح بذلك لدى محافظة الشرطة أو فرقة الدرك الوطني أو لدى البلدية محل إقامته السابق والجديد.

---

[1]: نفس المرجع السابق.

*** شروط تشغيل الأجانب وإيوائهم:**

على كل شخص طبيعي أو معنوي يشغل أجنبيا التصريح بذلك خلال 48 ساعة لدى المصالح المختصة إقليميا للوزارة المكلفة بالتشغيل، فإن لم توجد هاته المصالح فلدى بلدية محل التشغيل أو محافظة الشرطة أو فرقة الدرك الوطني المختصة إقليميا ويجب القيام بنفس الإجراءات عند إنتهاء علاقة العمل.

وعلى كل مؤجر محترف أو عادي يأوي أجنبيا بأية صفة كانت أن يصرح به لدى محافظة الشرطة أو فرقة الدرك الوطني، وفي حالة عدم الوجود، فلدى بلدية محل العين المؤجرة خلال 24 ساعة.

* **إجراء الإبعاد والطرد إلى الحدود:** إن إبعاد الأجنبي خارج الإقليم الجزائري يمكن أن يتخذ بموجب قرار صادر عن وزير الداخلية في الحالات التالية:

1- إذا تبين للسلطات الإدارية أن وجوده في الجزائر يشكل تهديداً للنظام العام و / أو أمن الدولة.

2- إذا صدر في حقه حكم أو قرار قضائي نهائي يتضمن عقوبة سالبة للحرية بسبب إرتكابه جناية أو جنحة.

3- إذا لم يغادر الإقليم الجزائري في المواعيد المحددة له ما لم يثبت أن تأخره يعود إلى قوة قاهرة.

(وإن إنتهت المواعيد وكذلك لم تكن معه الوثائق القانونية المذكورة سابقا فهو في حالة هجرة غير شرعية).

- ويبلغ المعني بالأمر بقرار الإبعاد و يستفيد حسب خطورة الوقائع المنسوبة إليه من مدة تتراوح من 48 ساعة إلى 15 يوما إبتداءاً من تاريخ تبليغه القرار، و مع مراعاة أحكام المادة 13 من قانون العقوبات، ويجوز له أن يرفع دعوى أمام القاضي الإستعجالي المختص في المواد الإدارية في أجل أقصاه 05 أيام من تاريخ التبليغ و ذلك لوقف تنفيذ قرار الإبعاد ,

- يجوز للقاضي الإستعجالي أن يأمر مؤقتا بوقف تنفيذ قرار الإبعاد في حالة الضرورة القصوى، لاسيما في الحالات:

- ❖ الأب الأجنبي أو الأم الأجنبية لطفل جزائري قاصر مقيم في الجزائر إذا ثبت عدم وجود من يقوم برعاية وتربية هذا الطفل.
- ❖ الأجنبي القاصر عند إتخاذ قرار الإبعاد.
- ❖ الأجنبي اليتيم القاصر.
- ❖ المرأة الحامل عند صدور قرار الإبعاد.

– و يمكن للأجنبي موضوع إجراء الطرد إلى الحدود الإتصال بممثليته الدبلوماسية أو القنصلية، و الإستفادة عند الإقتضاء من مساعدة محامي أو مترجم.

– عندما يرفض دخول أجنبي إلى الإقليم الجزائري عن طريق الجو أو البحر، فإن مؤسسة النقل التي قامت بنقله ملزمة بإعادته بناءاً على طلب السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة على مستوى مراكز الحدود.

– يمكن طرد الأجنبي الذي يدخل إلى الجزائر بصفة غير شرعية أو يقيم بصفة غير قانونية على الإقليم الجزائري إلى الحدود، مع إمكانية أن يتم عن طريق تنظيم مراكز إنتظار تخصص لإيواء الرعايا الأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية في إنتظار طردهم إلى الحدود أو تحويلهم إلى بلدهم.

المبحث الثاني: طرق والآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية في الجزائر

من خلال تحليل المبحث الأول تبين لنا العوامل أو الأسباب التي تؤدي بالشباب الجزائري للتفكير في الحرقة نحو دول أوروبا، وكذلك فصلنا الأحكام الجزائية الواردة في القانون الخاصة بوضعية الأجانب على الإقليم الجزائري وكيف تكون إقامتهم غير شرعية وكذا المخالفات المرتكبة من طرفهم ولكن بقي لنا معرفة طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية داخل الجزائر والآثار المترتبة عن هذه الظاهرة ذات الأبعاد العميقة، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال مطلبين.

المطلب الأول: طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية داخل الجزائر

نتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر والذي يتوسط دول المغرب العربي ويتميز بحدوده الشاسعة مع دول الساحل والصحراء كالنيجر ومالي، فان الجزائر تعتبر من أهم دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا وآسيا نحو الضفة الجنوبية

لأوروبا إضافة إلى كونها دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين منها وإلى أوروبا، والهجرة السرية نحو أوروبا منتشرة في كامل القارة الإفريقية ولكنها ترتفع كلما اتجهنا شمالا مما يجعل حصة الدول المغاربية منها كبيرة.

ونتيجة للتطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة في إفريقيا من صراعات وفقر وكوارث طبيعية تصب في مجملها في خانة الأسباب الدافعة للهجرة ، أصبحت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأكثر حركية من السكان وقد أخذت في البداية شكلين أساسيين هما اللجوء والنزوح بما لايتعدى الساحة الإفريقية ، ونتيجة لتطور وسائل النقل تطورت هذه الحركية لتاخذ مجالا اقليميا أوسع أخذت شكل الهجرات السرية نحو البلدان المغاربية ومن ثم حولتها الى بلدان عبور (ترانزيت) نحو القارة الأوروبية ، ثم تطورت موجات الهجرة غير شرعية في فترة التسعينيات (نتيجة للظرف الأمني الصعب الذي عاشته الجزائر في هذه المرحلة) قادمة من عدة دول كالنيجر ومالي وتشاد والسنغال والتي تعد من الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين الذين يمرون عبر الجزائر ثم المغرب نحو اسبانيا[1] ، أو الجزائر ليبيا نحو ايطاليا أو الجزائر تونس نحو مضيق صقلية باتجاه ايطاليا التي تحولت من إقليم عبور إلى دولة استقرار للمهاجرين غير الشرعيين.

ونظرا للدور الجوهري الذي تلعبه الجزائر في تنقلات المهاجرين السريين نحو تونس أو المغرب أو بطريقة مباشرة من الجزائر نحو أوروبا ويرجع ذلك بالأساس إلى شساعة الحدود الجزائرية، حيث أن الحدود الجزائرية مع النيجر تقدر بحوالي 1300 كلم ومالي 1280 كلم، ليبيا 1250 كلم، المغرب 1523 كلم، تونس 955 كلم، الصحراء الغربية 143 كلم، موريتانيا 520 كلم ، وبالتالي فان تعدد الحدود الجزائرية وشساعتها يصعب من مراقبتها ويشجع المهاجرين غير الشرعيين على التسلل والعبور من الجزائر إلى الضفة الجنوبية لأوروبا.

ومازاد في تفاقم الظاهرة بداية سنة 1990 هو تدفق أكثر من 34 جنسية إفريقية وآسيوية بهدف الالتحاق بأوروبا عن طريق اسبانيا مرورا بالمملكة وبأقل حدة عن طريق إيطاليا مرورا بليبيا في سنوات التدهور الأمني وانشغال قوات الأمن بمحاربة الإرهاب ، ولعل قيام اسبانيا بتسوية جماعية للمهاجرين غير الشرعيين على أراضيها في خطوة من أجل الحد من الأعداد الضخمة للمهاجرين السريين ، على أراضيها ما حفز توالي الهجرات بأعداد غير مسبوقة من أقصى الجنوب والجنوب الغربي للجزائر وخاصة من طرف مهاجرين لم تشهدهم الجزائر من قبل كل من الهند وباكستان و بنغلادش[2].

---

[1] Khadija Elmadmad . les migrants el leurs droit au Maroc . Cahier de LUNISCO (migration et droit humains) universite hassan 2 ain choc . casabmanca . Mmaroc 2004. P10

[2] الاخضر عمر الدهيمي ،**التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية (دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر)** المملكة العربية السعودية ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2010 ، ص09.

إن أهم طريقة يستعملها *الحراقة* للوصول إلى الضفة الأخرى هي الهجرة عن طريق البر وتكون عبر المرور إلى المغرب نظرا لقربها من اسبانيا التي لا يفصلها عنها سوى 17 كلم، يتسلل المهاجرون بالتواطأ مع عصابات مختصة في تهريب الأشخاص إلى أماكن محددة تكون قريبة من مدينتي سبتة ومليلية الإسبانيتين مقابل مبالغ ضخمة تصل إلى 10 آلاف يورو، بعدها تقوم هذه العصابات بتسليم المهاجرين السريين وثائق سفر مزورة تمكنهم من الدخول إلى إحدى هاتين المدينتين الاسبانيتين عبر نقاط ومراكز حدودية.

وأهم ماشجع المهاجرين إلى سلك هذا الطريق هو تسوية اسبانيا إصلاحات وضعية المهاجرين الجزائريين في فترة سابقة امتدت خلال التسعينيات لدواعي إنسانية واجتماعية كما سبق وأسلفنا ، ولما توقفت السلطات الاسبانية عن تسوية وضعية المهاجرين اضطر *الحراقة* إلى اتخاذ تدابير أخرى وهي استعمال القوارب للتنقل إلى الموانئ الاسبانية والتي كانت سببا في هلاك العديد من الأفراد ، فطول الساحل الجزائري وتوفره على العديد من الموانئ جعله قبلة الشباب الحراق ، حيث شساعة المحيط المينائي وقلة الأمن وانعدام الأجهزة المتطورة كوسائل الانذار والكاميرات... سهلت للمهاجرين الغير شرعيين التسلل إلى الميناء خاصة منهم القاطنون في السواحل لمعرفتهم الجيدة للموقع بما في ذلك منافذ التسلل والإفلات من الرقابة.

وعرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية انتشارا واسعا خلال مرحلة التسعينيات، حيث رغم مخاطر الموت التي تنطوي عليها عملية التسلل نحو البواخر الأجنبية، وكذا العقوبات التي يفضلها طاقم هذه البواخر لمعاقبة *الحراقة* فور اكتشافهم في بعض الزوايا، أو في عرض السفن وكذلك تحت مطاردة الجوع والعطش والإرهاق طول مدة الرحلة.

أما التقنيات التي يستعملها جموع *الحراقة* لضمان إفلاتهم من الرقابة ونجاحهم في المهمة[1] ، تتمثل أساسا في مراقبة وترصد الباخرة أثناء رسوها في الميناء لمعرفة لحظة إبحارها تفاديا بتضييع الوقت ، فضلا عن التسلل في الأوقات التي تغيب فيها الأعين مثل الصباح الباكر أو آخر الليل ، إضافة إلى ارتداء الألبسة المحترمة لعدم إثارة الانتباه ، في حين يتسلل المهاجرون السريون إلى البواخر حسب الوجهة التي يريدونها وإن كانوا في أغلب الأحيان لا يعرفون اتجاهاتها فمثلا الراغبون في التنقل إلى البلدان البعيدة مثل الولايات المتحدة أو كندا يلجؤون إلى الموانئ الخاصة بنقل المحروقات كأرزيو أو سكيكدة.

ورغم الحوادث التي تقع من حين لآخر للمهاجرين الغير الشرعيين كموتهم بالجوع أو العطش أو اكتشافهم من طرف طاقم الباخرة والعقوبات القاسية التي يسلطونها عليهم ، كما حدث للشبان الثلاثة في 16 أوت 2002 ، الذين ألقوا حتفهم في عرض

[1] مركز حرس السواحل بولاية مستغانم.

البحر من طرف طاقم الباخرة *جينغ هونغ هاي* الصينية حيث توفى أحدهم ونجا آخر ولم يعثر على الثالث ، حافظت الظاهرة على وتيرتها السريعة حيث بينت الإحصائيات لدى مصالح ميناء وهران أن شرطة الحدود تمكنت خلال الفترة الممتدة بين بداية جانفي إلى غاية نهاية أكتوبر من سنة 2003 من توقيف 300 شاب متلبسين في محاولات امتطاء بواخر أجنبية كانت على أهبة الاقلاع ، أو في مناطق محرمة من الميناء تحسبا للتسلل متى تسكن الحركة الأمنية والعمالية.

كما بينت التحقيقات التي يجريها الأمن الوطني مع الحراقة قبل إحالتهم على الجهات القضائية المختصة أن هناك تواطؤ مع بعض البحارة، الذين لا يتوانون في التسهيل المهمة ودلهم على جميع المنافذ والزوايا والأماكن التي يمكن للمهاجرين أن يختفوا فيها مقابل مبالغ مالية يحددها هؤلاء البحارة، كما يلجأ بعض المهاجرين إلى التسلل باستعمال حبال البواخر الراسية في الميناء، وهناك من يستعمل القوارب والعوامات للركوب في البواخر في عرض البحر.

أما في ما يخص المهاجرين الافارقة، فيجتازون الحدود البرية الجزائرية مرورا عبر مناطق غير محروسة في الجنوب لشساعتها ومساحتها الكبيرة بالتواطؤ مع مهربين لهم دراية بالمنافذ والأماكن التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيين فمثلا: الوافدين من دولتي مالي والنيجر عادة ما يستعملون مرشدين طوارق سواءا كانوا مواطنين جزائريين أو من بني جنسهم ، وحسب المسافات التي تقطع من مكان احدهم إلى المناطق المقصودة، تحدد وسيلة التنقل وسعر تكلفة المرشد، ثم يتوجهون برفقة مرشدهم حسب الوسيلة المستعملة (مترجلين ، على متن الحيوانات كالابل أو السيارات) نحو المناطق المقصودة والنقاط التي يمرون بها عامة هي مسالك التضاريس بعيدة عن أي مراقبة لأفراد حرس الحدود.

كما تبدأ الرحلة التي تتراوح حسب المسالك المتخذة وحسب إمكانيات التنقل هذه المسالك التي يتحكم فيها المرشد حسب الظروف المناخية وتحرك لوحدات وعند الاقتراب من المنطقة المقصودة عادة هي مدينة تمنراست، يوجه المرشد من بعيد المهاجرين نحو الهدف دون مواصلة السير معهم، وهذا لتفادي أن يمسك به معهم من طرف قوات الأمن، وبصفة عامة يتم التدخل ليلا.

عند الوصول إلى المنطقة المقصودة يتوجه المهاجرون عادة إلى أحد أصدقائهم أو إلى أشخاص متفقين معهم مسبقا للتكفل بهم، حيث يعتبر المرشد هنا كوسيط وهذا من أجل توجيههم إلى أماكن آمنة للاستقرار بها ثم البحث عن العمل، وفي حالة عدم وجود أصدقاء لتوجيههم يتوجهون مباشرة نحو المنطقة التي يستقر فيها أغلبية المهاجرين غير الشرعيين فيختارون مكان للاستقرار معهم فيه.

بعد الانتهاء من عملية تحديد مكان الاستقرار حتى وان كان مؤقتا ، تبدا عملية البحث عن القوت والعمل ، وهنا سيبحثون بأنفسهم قاصدين المزارع ، ورشات البناء كل حسب مؤهلاته ، وبعد مرور فترة معينة أي بعد التمكن من جمع مبلغ مالي كافي فالبعض يواصلون مغامرتهم قاصدين الدول المجاورة أو الأوروبية ، وتعتبر الجزائر بالنسبة لهم منطقة عبور لا غير ومقصدهم الأساسي هي القارة الأوروبية ، والفئة الأخرى تعود إلى موطنها الأصلي بعد أن يكون هؤلاء المهاجرين قد جمعوا كمية من المال لإعانة ذويهم أملا في العودة ثانية ، وآخرون يفضلون الاستقرار هادفين من وراءه إلى الزواج من المواطنات الأصليات حتى يستطيعون الحصول على الجنسية الجزائرية بشتى الطرق والوسائل.

وبعدها ينتقلون إلى المناطق الشمالية الغربية وخاصة منطقة مغنية، حيث يتسللون إلى الأراضي المغربية بمساعدة عصابات مختصة في تهريب الأشخاص نحو المناطق الساحلية المغربية (الناظور، طنجة...) بعدها يهاجرون إلى السواحل الاسبانية باستعمال القوارب والزوارق في فترات الليل.

المطلب الثاني: آثار الهجرة غير الشرعية في الجزائر

عرفت الجزائر أثارا عديدة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك على مختلف الجوانب منها الأمنية السياسية، الإجتماعية والإقتصادية وحتى الصحية، والتي نلخصها كالآتي:

1. الأثار الأمنية والسياسية:

تعتبر عملية تهريب البشر خطرا يهدد الأمن الوطني والسياسي، وبهذا فقد تم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين، مما أدى إلى ظهور خلايا إرهابية لإحداث نزعات وتغلغلات في البلاد، وساعدت الهجرة غير الشرعية على دخول أسلحة ومتفجرات وذخائر لزعزعة أمن الدولة، وظهور الأفكار المتطرفة، بحيث وجد أجانب ضمن المجموعات الإرهابية تسللوا بطرق غير شرعية، وإستغلال بعض أصحاب الفكر المتطرف أو من ينتمون إلى دول معادية فرصة الدخول إلى الدولة لزعزعة كيان الدولة وأمنها و إستقرارها. [1]

[1]: عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 81-82.

تولد عن هذه الظاهرة تنامي الصراعات العقائدية والدينية نتيجة الثقافة والأفكار التي جاءت بها الوفود المهاجرة، وأكبر دليل على ذلك ما وقع في مدينة مغنية سنة 1999 التي سجلت مشادات بين المسحيين والمسلمين وقد كان بين أفراد الطائفة المسيحية أفارقة مهاجرين سريين. [1]

- ترويج أفكار منافية للأداب وخرق القوانين والأنظمة الخاصة بالبلاد.
- إنتشار العمالة غير المشروعة يزيد من جرائم السرقة والنصب والكسب غير المشروع، والإعتداءات وترويج المخدرات.
- التوافد اللامحدود للشباب الأفارقة نتيجة الصراعات العرفية أو الأسباب الإقتصادية أو المناخية بسبب الجفاف والمستقبل المجهول كان له أثر على مجتمعنا خاصة المقيمين بقرب أو على الشريط الحدودي أو العائلات العزل، وذلك نتيجة تحرك المهاجرين في شكل أفواج يقومون خلالها باقتحام السكنات للتقوت وحتى الإعتداءات مما يهدد أمن المواطنين.
- تكلف الهجرة غير الشرعية الدولة أعباء مادية كبيرة لملاحقة وإحتجاز وترحيل المخالفين إلى بلدانهم الأصلية.

2. الأثار الإقتصادية و الإجتماعية:

أدت هذه الظاهرة إلى:

- الإخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة.
- إنتشار العمالة العشوائية غير الضرورية و ذات الإنتاجية المنخفضة، و ظهور السوق السوداء و التي تعمل و تقبل أجور أقل و شروط عمل قاسية، و بالتالي إقتحام المهاجرين السريين عالم الشغل، و إستغلالهم من طرف الإنتهازيين خاصة في مجال الزراعة و البناء بأجور زهيدة، قلص من فرص عمل المواطنين الأصليين و بالتالي تزايد نسبة البطالة و صعوبة كسب العيش، مما دفع بالشباب الجزائري إلى عدم إمكانية الزواج و تكوين الأسر، فترتب عنه الإرتماء في أحضان الرذائل ، و إتخاذ البعض الدعارة كمصدر للإسترزاق و قد شجع هذا الوضع على إنتشار تعاطي المخدرات و المنشطات و المهلوسات و الإدمان على الخمر.
- وقد ترتب عن التدفق الهائل من المهاجرين السريين الأفارقة ومن المغرب الشقيق الذين دخلوا للإقامة المؤقتة، وكذلك الوافدين في إطار الإستثمار ثم تحولت إقامتهم إلى غير شرعية، كل هذا أخل بالتوازن المعيشي للفرد بعد تقديمهم

---

[1]: بوبكر بلعباس، بن مريم عدّة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 20.

خدمات ذات نوعية وبأثمان زهيدة مما أضر وأثر على دخل الفرد الجزائري من جهة وضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى بسبب إختلال قانون العرض والطلب.

- كما أوجدت هذه الظاهرة إنتشار العمل التجاري غير الشرعي، وبروز وتداول الأوراق النقدية المزورة، هذا الأسلوب الذي أدخله إلى وطننا الشباب الإفريقي للتحايل به، مما أثر سلبيا على الإقتصاد الوطني والذي يؤثر على معيشة الفرد والمجتمع وجعل شبابنا يفكر في المجازفة بحياته عبر البحر للوصول إلى الضفة الأخرى بإستعمال جميع الأساليب.

3. الأثار الصحية:

- توافد المهاجرين السريين إلى التراب الوطني دون مراقبة ولا فحص سهل في إنتشار الأوبئة والأمراض المعدية.
- غياب مصادر التموين والحاجة الماسة إلى مستلزمات الحياة دفعت بالمهاجرين السريين في بعض المدن الجنوبية على وجه الخصوص كإليزي، تمنراست، مغنية، والتي أغمرتها البيوت القزديرية بتفشي آفات إجتماعية ماسة بأخلاق وعادات المنطقة، بإنتشار بيوت الدعارة المخفية، جالبة معها الأمراض والأوبئة نتيجة الإختلاط الجنسي وبالتالي إنتشار مرض السيدا، إلى جانب أمراض معدية أخرى كنقل مرض الحمى الصفراء ... إلخ.

المبحث الثالث: القوانين و الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

عند تفحص القوانين السارية في البلاد لا نجد أي قانون ينص أو يجرم الهجرة غير الشرعية قبل 2009 ، كما أننا لا نجد أي مفهوم أو تعريف خاص بهذه الظاهرة ، لكن في السنوات الأخيرة ، وبتفاقم هذه الهجرة و تزايدها بصفة مرّوعة جعل السلطات و المشرع الجزائري يعيد النظر و يتطرق إلى تجريم هذه الظاهرة ، و جعل الدولة تبذل كل مجهوداتها للتصدي لها و القضاء عليها ، و قد تمت دراسة هذه الأفكار في مطلبين، الأول يتناول القوانين المتعلقة بالهجرة غير شرعية في الجزائر والثاني الاتفاقية الثنائية المبرمة بين الجزائر ودول الاتحاد الاروبي.

المطلب الأول: القوانين المتعلقة بالهجرة غير شرعية في الجزائر

إن الجزائر التي تعتبر في نفس الوقت دولة عبور وانطلاق ووصول للمهاجرين، تعد من أبرز الدول المعنية بهذه المشكلة، بما أنها تفقد الكثير من شبابها في رحلات الموت التي تنظم اتجاه أوروبا، كما أصبحت تعج بالمهاجرين الأفارقة الذين يتحينون الفرصة لعبور الحدود، وفي انتظار ذلك يساهمون في انتشار شتى الآفات الاجتماعية في المجتمع الجزائري[1].

ومن ضمن ما قامت به أن شرعت قوانين تسد بها الفراغ القانوني للوجود في هذا المجال بإصدار قانون، 11/08،[2] المتضمن تنظيم دخول الأجانب إلى الإقليم الجزائري وإقامتهم فيه ، ثم القانون 01/09 [3]، المعدل لقانون العقوبات[4] ، الذي يتضمن نمطين من الأحكام، أحدهما يتناول المهاجرين السريين بصفة مباشرة والآخر عالج الشبكات التي تستغلهم أو ما يعرف بشبكات تهريب المهاجرين.

إذ الجزائر يمكن القول بأنها مرت بمرحلتين أساسيتين تغيرت فيها السياسة القانونية

المتعلقة بالهجرة تماشياً مع تغير الظروف، وسنذكر هذه المراحل كالآتي:

أ– مرحلة عدم إعطاء الأهمية للهجرة غير الشرعية:

تصنف الجزائر من بين الدول التي تمسها الهجرة بمختلف أنواعها، إذ تعتبر في نفس الوقت دولة هجرة وافدة،(pays d'immigration ودولة هجرة نازحة)،(pays d'émigration) ونظرا لموقعها الإستراتيجي الواقع بين إفريقيا وأوروبا جعلها تكون دولة عبور (pays de transite).

وكون الجزائر دولة محتلة من طرف فرنسا، أدى إلى تعلق مواطنيها بالهجرة إليها ويتم توظيفهم في الورشات والمصانع، وكان في بادئ الأمر يتم سفرهم بطريقة شرعية وهذا بالخضوع للقوانين والرقابة للسلطات الفرنسية.

ولكن في بداية الستينات تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين ليصل إلى % 65 من العدد الإجمالي للمهاجرين في فرنسا.

وقد تواصل نزوح الشباب الجزائري إلى فرنسا حتى بعد الاستقلال وهذا راجع للسياسة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد آنذاك، ومخلفات الاستعمار ورغبا في العملة الصعبة والاستقلال الاقتصادي.

---

[1] صايش عبد المالك ، التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة السرية ، رسالة ماجيستير في القانون الدولي ،كلية الحقوق ، جامعة عنابة 2007 ، ص20.

[2] انظر قانون رقم 11/08 ، مؤرخ في يونيو 2008 يتعلق بشروط دخول الاجانب الى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها ، ج ز عدد36 الصادرة بتاريخ: 2008/0207.

[3] القانون 01/09 المؤرخ في 2009/02/25 ، يعدل ويتمم الامر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات ،ج ر ، ع15 ، الصادرة في 08 مارس 2009.

[4] قانون رقم 11/08 ، مرجع سابق

وبهذا وصلت حركات الأموال التي يقوم بها المهاجرون في فرنسا والتي احتلت المرتبة الثانية عالميا بعد الأموال التي تنجر عن عائدات النفط وهذا استنادا للدراسات المقدمة من هيئة الأمم المتحدة[1].

وبعد اتفاقية شنغن عام 1985 التي تعتبر الأولى على الصعيد العالمي لمسألة الهجرة، ومن هنا بدأت الهجرة السرية تظهر كمشكلة على المستوى الدولي بعد التوقيع على هذه الاتفاقية.

وجراء ذلك تعتبر بداية لعهد جديد من السياسات المتعلقة بها، بحيث أزالت جميع الحواجز أمام تنقل الرعايا الأوروبيين في مقابل شروط وإجراءات دخول الأشخاص من خارج

حدود سريان مفعول اتفاقية شنغن.

وفي بادئ الأمر كانت الدول سواء المصدرة أم المستقبلة للمهاجرين السريين لم تكن منزعجة من هذه الظاهرة وهذا إلى غاية بداية التسعينات أين تم شعور الدول بالعكس، حيث أحست بثقل المهاجرين السريين إليها نتيجة تزايد نسبهم وشعور الدول بالخطر نتيجة ظهور ظاهرة الإرهاب.

وبما أن الجزائر كانت تعاني من الظاهرتين معا أي ظاهرة الهجرة السرية وظاهرة الإرهاب، وكذا المعاناة التي عاشها المواطن الجزائري على يد المستعمر الأوروبي والتي سبقت التوقيع على اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي التي دخلت حيز النفاذ عام 2005 والجزائر كان لها أن تجد حلا وسبيلا لردع هذه الظاهرة حيث حاولت ذلك بجعل نسبة اقتصادية في دول الجنوب، مما يجعل سكانها في غنى عن الهجرة لتحقيق ظروف معيشة أحسن، وهذا الذي يجعلها تغض النظر عن المهاجرين السريين الذين يقصدون أوروبا انطلاقا من إقليمها سواء كانوا رعايا لها أو أجانب.

ب مرحلة محاكمة المهاجرين وفقا لأحكام القانون 09/01

بداية من سنة 2005 إلى غاية 2008 حينما تزايد عدد المهاجرين على جميع نواحي شواطئ الوطن، بعدما كانت معظم الرحلات تكون على الشواطئ الغربية باتجاه اسبانيا وكانت تتم أيضا في ظروف طقس مناسبة وبتنظيم محكم، زال كل ذلك وأصبحت الرحلات في كل الأوقات وبوسائل ضعيفة ويكون هدف المهاجرين تحقيق الربح على حساب حياتهم رغم علمهم أن مصير أكثرهم قد يكون الغرق، وأصبحت رحلتهم تتم عن طريق عصابات إجرامية غير محكمة[2].

---

[1] صايش عبد المالك ، مكافحة الهجرة غير الشرعية ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، جامعة عبد الرحمان ميرة ،ع2011/01 ، بجاية 2011 ص20.

[2] صايش عبد المالك ، مرجع سابق ، مكافحة الهجرة غير الشرعية ، ص21.

وفي ظل هذه الظروف، كانت على الدولة أن تتدخل لردع هذه الظاهرة ومعاقبة المهاجرين السريين وتسليط العقوبة عليهم، وبالنظر إلى قانون العقوبات الجزائري لم ينص في نصوصه على ذلك، فكان لابد من إيجاد ثغرة قانونية لذلك فقد توصلوا القضاة إلى محاكمة المهاجرين استنادا للقانون البحري وهذا وفقا للمادة 945 [1]منه: « **تعاقب بالحبس من 6 أشهر إلى 5 سنوات، وبغرامة مالية تتراوح مابين 10.000 إلى 20.000 دج على الدخول غير المشروع للسفينة بنية القيام برحلة**».

والملاحظ انه لا يخفى على المختص في القانون أن يلاحظ أن ما يصدره القضاة مبني على أساس القياس وهذا محظور في الدستور والقانون الجنائي حيث استنادا للمادة الأولى من قانون العقوبات تنص على:" **لا عقوبة ولا جريمة وتدابير أمن بغير نص**".

وأمام هذه الانتقادات الموجهة لقضاة الحكم سعت الجزائر إلى إيجاد قانون يزيل اللبس الموجود في هذا المجال، وأدرج بذلك نص خاص بالهجرة غير الشرعية وهو القانون 01/09[2].

لقد تناول المشرع الجزائري هذه الأحكام في المادة 175 مكرر 1 وذلك في القسم الثامن من الفصل الخامس من الباب الأول والجزء الثاني تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني.

جاء في نص المادة ما يلي: « **دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة أو بإحدى العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي**

مقيم يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول».

وتطبق العقوبة نفسها على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير

مراكز الحدود، ومن خلال تحليل مضمون المادة يمكن استخلاص الأحكام المتعلقة بأركان هذه الجريمة من جهة، وأخرى تتعلق بالعقوبات المقررة لها.

---

[1] القانون 05/98 المؤرخ في أول ربيع الاول عام1419 ، الموافق ل1988/25806 ،يعدل ويتمم الامر رقم 76-80 ر ج ع28 ، المؤرخ في 23اكتوبر 1976، المتضمن القانون البحري.

[2] مرجع سابق ،القانون 01/09.

1.العقوبات المقررة لفعل الجريمة:

لقد صنف المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية على أنها جنحة وأقر لها نوعين من العقوبة، أحدها بدنية والثانية غرامة مالية، حيث العقوبة البدنية تكون الحبس من شهرين

إلى ستة أشهر.

أما الغرامة المالية فتتراوح ما بين عشرين ألف 20.000دج إلى ستون ألف دينار60.000 دج، والهدف من هذه العقوبة لا يكمن في الفعل بحد ذاته، لهذا يلاحظ أن فعل العقوبة ليس مشدد لكونه لا يخالف النظام العام والآداب العامة وانما هو حق محمي من طرف المواثيق الدولية. [1]

وعليه يستخلص من العقوبات السابقة فيما يخص العقوبة البدنية، هي تخويف المهاجرين السريين بحبسهم وهدفها القضاء على هذه الآفة، أما العقوبات المالية فتكون ملائمة مع المبالغ التي يستعملها المهاجرين السريين في تزوير الوثائق أو لحجز مكان في القارب المعد لاجتياز الحدود.

1.1 العقوبات المقررة للمدبرين لجريمة التهريب:

لقد أقر المشرع الجزائري عقوبات مخففة وعقوبات مشددة على المدبرين والمساعدين لعملية الهجرة غير الشرعية وهذا حسب توفر حالات معينة، فالعقوبات المخففة تكون استنادا للمادة 303 مكرر30 [2] ، في الفقرة الثانية عقوبة الحبس من ثلاثة سنوات إلى خمسة سنوات حبسا، وغرامة تتراوح ما بين 300.000دج إلى 500.000 دج، وهي عقوبة تتلاءم في نفس الوقت مع الثمن الذي يطلبه المهربون لقاء خدماتهم، ودرجة جسامة فعل شخص أو عدة أشخاص إلى خارج الإقليم الوطني إذا لم تعرض حياتهم للخطر ولم تتم معاملتهم معاملة قاسية وغير إنسانية، وكذا لم يكن من بين المهاجرين أشخاص قصر.

أما العقوبات المشددة فتكون في حالة توفر أحد الحالات السالفة الذكر أي (تعرض حالات المهاجرين للخطر أو اصطحاب أشخاص قصر)، فهنا العقوبة ترتفع لتصل إلى حبس لمدة تتراوح بين خمسة إلى عشرة سنوات وغرامة مالية مقدرة ما بين 500.000 إلى 1000.000دج حسب المادة 303 مكرر31 [3]من قانون الإجراءات الجزائية.

---

[1] راجع نص المادة 13 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

[2] قانون العقوبات الصادر بموجب الامر رقم 66-156 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 هـ، الموافق لـ08 جوان 1966 ، ج ر عدد 47 ، الصادر في 9 جوان 1977.

[3] قانون الإجراءات الجزائية الصادر بموجب الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 12صفر عام 1386هـ ، الموافق لـ 08 جوان 1966، ج ر عدد ،47 الصادرة في 9جوان 1977.

وجاءت أيضا عقوبات مشددة تتعلق بالمهرب وهذا وفقا للمادة 303 مكرر32 ولكن بشرط توفر حالات معينة وهي:

إذا كان منصب شغل الفاعل تساعده على ارتكاب الجريمة كان يكون في رتب سلك حارس جمركي، أم موظف في باخرة أو طائرة أي استغلال منصبه ووظيفته لغرض سلبي مكنه وسهل له مهمة ارتكاب الجريمة.

- إذا كان اتفاق مسبق لشخصين أو أكثر على ارتكاب الجريمة مع تنظيم مسبق بينهم وتوزيع المهام المستندة إليهم كل حسب مهمته.
- إذا ارتكبت جريمة من طرف أكثر من شخص على الرغم من انهم لم يكونوا على اتفاق مسبق حول ارتكاب الجريمة.
- والملاحظ أنه كان على المشرع الجزائري أن لا يجمع بين عقوبات الجريمة إذا كانت متعددة الأشخاص مع تنظيم محكم بينهم وبين عقوبة الجريمة من طرف أشخاص من دون وجود طابع التنظيم بينهم، حيث أن الحالة الأولى حالة ارتكاب جريمة من طرف جماعة منظمة(تكون اشد خطورة من الحالة الثانية) دون تنظيم مسبق(حيث انه يمكن لهم حمل السلاح أو التهديد باستعماله وتعريض حياة المهاجرين للخطر، والمعاملة اللإنسانية والمهينة كسلب الأموال واغتصاب النساء ورميهم في البحر، وهذا ما جاءت به المادة 06 من البروتوكول الملحق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والذي سمي بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين السريين عن طريق البر والبحر والجو والذي يلزم الدول الأطراف فيه على ضرورة تجريم فعل تدبير دخول الأجانب إلى أقاليم دول أخرى وتسهيلها[1].

حيث قامت الجزائر بالمصادقة على هذا البروتوكول بموجب المرسوم الرئاسي رقم 481/03 المؤرخ في 09 نوفمبر2003 وفاءا لالتزامها الدولي، إضافة إلى التصديق فقد قامت الجزائر بمعاقبة الأشخاص الذين لم يبلغوا السلطات عن التهريب حتى لو كانوا ملزمين بالسر المهني وتم معاقبتهم بعقوبة بدنية وهي الحبس من سنة إلى خمس سنوات وعقوبة مالية، حيث تقدر الغرامة ما بين 100.000 إلى 500.000 دج ويستثنى من هذه العقوبات أقارب وحواشي وأصهار الجاني إلى غاية الدرجة الرابعة، إلا في حالة كون الجريمة ارتكبت على قاصر لم يتعدى ثلاثة عشر سنة[2].

« وهنا يمكن أن نطرح سؤال وهو: لماذا هذا الخلط بين نصوص القانون 11/08 في المادة 46 والقانون 01/09 في المواد 303 مكرر30 إلى 303مكرر 41 التي تناولت نفس الفعل، إذا كان من الأولى أن تضاف المادة المذكورة من

---

[1] بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المقصد من طرف الجمعية العامة في 2000/11/15 ص48.

[2] المرجع نفسه،ص.51

القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر إلى التعديل الذي شمل قانون العقوبات، لأن هذه المادة ستناول تهريب المهاجرين التي باتت مدرجة في قانون العقوبات [1] ؟».

« نقطة أخرى وأخيرة يمكن أن تطرح والمستغرب أنه كيف أن المشرع لا يعاقب الأجنبي الذي يدخل بطريقة غير شرعية إلى الإقليم الوطني، ويعاقب المواطن الجزائري على مغادرة التراب الوطني بطريقة غير شرعية ؟ مع أنه في الحالتين يكيف الفعل على أنه هجرة غير شرعية، واذا من الممكن معاقبة المواطن الجزائري لكون هذا الأخير تحت مسؤولية الدولة ويسبب لها حرجا أمام الدول التي يقصدها، فإنها لا تحمل أي مسؤولية على الأجنبية خاصة وأنه قد يغادر باتجاه دولته[2] ؟».

المطلب الثاني: الاتفاقية الثنائية المبرمة بين الجزائر ودول الاتحاد الاروبي.

قامت الجزائر هي الأخرى وعلى غرار أغلبية دول الجنوب بإبرام اتفاقيات ثنائية مع دول شمال المتوسط من أجل وضع القواعد المتعلقة بتنقل الأشخاص وإعادة القبول ضمن إطار التعاون القضائي والأمني فيما بينها وسن وسائل للتنسيق بين أجهزتها المعينة.

أولا: اتفاقية بين الجزائر وإيطاليا

تم توقيع اتفاق التعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية والجمهورية الإيطالية في مجال محاربة الإرهاب والإجرام المنظم والاتجار الغير مشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية بالجزائر في22 نوفمبر1999، تمت المصادقة على هذه الاتفاقية بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07-374 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1428 الموافق لـ 01 ديسمبر2001 وتضمنت المادة 1 فقرة د من الاتفاقية:

- تبادل المعلومات حول تدفق الهجرة غير الشرعية وكذا المنظمات الإجرامية التي تساعدها والكيفيات العملياتية والممرات التي تسلكها.

[1] صايش عبد المالك، "مكافحة الهجرة غير الشرعية ،" مرجع سابق، ص.23..

[2] صايش عبد المالك ،التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة السرية ،مرجع سابق، ص24.

- المساعدة المتبادلة والتعاون في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية.

وتعد عمليات تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين التي قامت بها ايطاليا من بين إجراءات أخرى تبنتها ايطاليا من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية كالطرد و الذي تدعم أكثر باتفاقيات استعادة المهاجرين (إعادة التوطين)، حيث وقعت ايطاليا اتفاقية استعادة المهاجرين مع الجزائر في 24 فيفري 2000 و التي تم ترحيل بموجبها المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم و قد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص ، و قدمت الحكومة الايطالية 1000 تأشيرة عمل للجزائريين عام 2008 و مثلها عام 2009[1].

ثانيا: اتفاقية بين الجزائر وفرنسا

تم الاتفاق بين الجزائر و فرنسا على التعاون الأمني المتعلق بالهجرة المبرم في أكتوبر 2003 بالجزائر حيث نص الاتفاق على قيام الطرفان بالتعاون عملياتيا و تقنيا في مجال الأمن الداخلي وتبادل المساعدة في عدة مجالات منها مكافحة الهجرة السرية و التدليس في الوثائق المتعلقة بها ، هذا التعاون بني على الأخذ و العطاء بين الأطراف بصفة متعادلة بين الشركاء، الفرنسيون يعلمون الجزائريين كيفية محاربة الهجرة و الجزائريون يعلمون الفرنسيين كيفية محاربة الإرهاب و إرسال الخبراء.

في 11ماي 2005 قام كل من ميشال قودان المدير العام للشرطة الفرنسية و علي تونسي المدير العام للأمن الوطني على اتفاق في مجال محاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات، تهريب السيارات، الهجرة غير الشرعية[2].

ثالثا: اتفاقية بين الجزائر وسويسرا

تم توقيع اتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية والمجلس الفدرالي للكونفدرالية السويسرية حول تنقل الأشخاص الموقع بالجزائر في 03 جويلية 2006.

تضمن الاتفاق أنه يجب على كل طرف وبدون إجراءات عودة رعاياه المتواجدين بصفة غير شرعية على تراب الطرف الآخر حتى إن لم يكن بحوزة هؤلاء جواز سفر أو بطاقة تعريف شريطة أن يتم الإثبات أو البرهان بطريقة موثوقة أن لأولئك الأشخاص جنسية الطرف الملتمس منه وقت خروجهم من إقليم الطرف الملتمس، يتم الإثبات عن طريق بطاقة تعريف وطنية أو

[1] رؤوف قميني ،آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية ، الجزائر ، دار الهومة ، دون ذكر الطبعة ،2016 ، ص 257.
[2] رؤوف قميني، المرجع نفسه، ص258

جواز سفر ساري المفعول أو منتهي الصلاحية إذا تعذر ذلك تقوم الممثليات القنصلية للطرف الملتمس منه منح رخصة مرور للأشخاص المراد إثبات جنسيتهم بعد مجموعة من الإجراءات[1].

رابعا: اتفاقية بين الجزائر وبريطانيا وايرلندا الشمالية:

تم توقيع الاتفاق المتعلق بنقل الأشخاص وإعادة القبول بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة بريطانيا وايرلندا الشمالية الموقع بلندن في 11جويلية 2006 جاء في الاتفاق أنه يسمح كل طرف بعودة رعاياه المقيمين بصفة غير قانونية على إقليم الطرف الآخر وفق إجراءات نص عليها الاتفاق شريطة أن يتم الإثبات أو البرهنة بصفة موثوقة بأن الأشخاص المذكورين يحملون جنسية الطرف المطلوب منه، ويكون الإثبات إما ببطاقة التعريف أو جواز السفر سواء صالحين أو انقضت مدة صلاحيتهما مؤكد من صحتها من طرف السلطات المختصة للبلد المطلوب منه، عندما لا يمكن تقديم الوثائق المذكورة يمكن للسلطات المختصة للطرف المطلوب منه إصدار رخصة مرور للأشخاص الذين يمكن إثبات جنسيتهم بتقديم أي وثيقة أخرى من شأنها إثبات جنسيتهم.

كما نص الاتفاق أن إعادة القبول تتم جوا على متن الرحلات العادية ويتكفل الطرف الطالب بتحمل المصاريف والنفقات الناجمة عن إعادة القبول إلى غاية الوصول إلى حدود المراقبة للطرف المطلوب منه، في حالة لم تؤكد دراسة الوضعية من قبل السلطات المختصة للدولة المطلوب منها جنسية الشخص المرحل في هذا الاتفاق، يعاد هذا الأخير إلى الدولة الطالبة دون أي إجراء أو أجل تحدد الكيفيات التطبيقية من طرف المصالح المختصة للبلدين وتتحمل الدولة الطالبة لرخصة المرور مصاريف إعادة القبول.[2]

خامسا: اتفاقية بين الجزائر واسبانيا:

تم توقيع الاتفاقية بين الجزائر واسبانيا في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب والإجرام المنظم، وقعت بالجزائر في15 جوان 2008 وأدرج في الاتفاقية مكافحة المتاجرة بالأشخاص والشبكات المرتبطة بالهجرات غير الشرعية دون تحديد أحكام التعاون والإجراءات والآليات المتعلقة بإعادة التوطين للمهاجرين غير الشرعيين.[3]

---

[1] رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، المرجع السابق، ص .259

[2] رؤوف قميني، المرجع نفسه، ص .265

[3] رؤوف قميني، المرجع نفسه، ص .265

خلاصة الفصل الثاني

خلاصة

إن الهجرة غير الشرعية ودوافعها ومسبباتها في الجزائر على غرار بعض الدول الأخرى تعاني من تفشيها بين مختلف فئات المجتمع وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الحكومية المختصة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة التي مازالت تشكل خطرا محدقا بالمجتمع نظرا لعدم التركيز بشكل جّدي على مستويات جديدة من الحلول غير الحلول الأمنية أو حتى الحلول الاقتصادية السطحية.

انطلاقا من حق الافراد في الانتقال المكفول في المواثيق الدولية والتشريعات الداخلية وانطلاقا من حق الدولة في بسط قوانينها على إقليمها ومنع كل من لا ترغب في الدخول لها، اهتمت المجموعة الدولية الإقليمية والوطنية في البحث عن حلول جوهرية، تحقق توازن الطموح والمصالح في ظل احترام الحقوق والحريات.

حيث أن الإجراءات القانونية والتشّدد في الإجراءات الأمنية وحده لا يكفي لمعالجة هذه الظاهرة وآثارها السلبية، وإلا فإن تفاقمها سوف يزداد مستقبلاً وربما نشهد ما هو أقسى من مراكب وسفن الموت، فالفقر وانخفاض مستوى المعيشة من جهة وتردي مستويات الأمن الإنساني تعد أكبر دافع للهجرة غير الشرعية في الجزائر.

خـاتمـــة

خاتمة

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة ليست مسألة ظرفية، بل باتت مكونا هيكليا، ما زالت الآليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على تدبيرها بشكل يحد من آثارها وانعكاساتها سواء على دول المصدرة أو الدول المستقبلة، كما أن أزمة الهوية باتت تطرح الجانب الأهم في الموضوع اعتبارا من تبرير الهروب نحو الفردوس الأوروبي، والانجذاب إلى ثقافة أخرى ومجتمع قادر على الانسجام مع التطور التكنولوجي والتقدم المعلوماتي، وتمجيد قيم الحرية والديموقراطية والحداثة.

كما أن التصور الواقع لدى الشباب هو اختصار المسافات واختزال الطموحات في اجتياز البحر نحو الدول المتطورة، مما يدفعه إلى التخلي على هويته الثقافية بنوع من الاستهتار.

وللحفاظ على الثروة والقوة الشبابية واستغلال طاقتها على أحسن وجه، وجب توجيهها توجيها منظما ومخططا، حيث لا يجب التقصير في حق هذه الشريحة التي تلعب دور أساسي وحساس في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، كون هذه الشريحة هي سلاح التقدم والتنمية لما تزخر به من قوة بدنية وفكرية.

لهذا يجب أن يحضوا بمكانة خاصة وهامة في مجتمعنا الجزائري لأننا في حاجة ماسة لهذه الفئة التي تفتقرها بعض الدول، وهذا مع الاستمرار في ذلك، لكي نجني ثمارا بنوعية جيدة في كل الميادين وحتى في الجانب السياسي.

ومن أجل هذا يجب توثيق وتوطيد بناء الهوية الاجتماعية والوطنية لدى الشباب، بمنحهم المكانة اللازمة في مجتمعهم الأم، وإعادة غرس الثقة المفقودة منذ سنين من جراء الوعود الكاذبة والزائفة. ضف إلى ذلك الحرية والحق في إبداء الرأي والممارسة على جميع الأصعدة خاصة الثقافية والاجتماعية خاصة منذ قيام الصراع بين الأجيال والثقافات المحافظة والمتفتحة، ومنع دخول الثقافات الغربية إلى مجتمعنا التي لا تخدم ثقافتنا ولا ديننا، وذلك بغرس الثقافة الإسلامية العربية التي تخدم مجتمعنا وقيّمنا وتعزز المرء وتكرمه؛ كما أن هذه المشاكل ليست وحدها فقط التي ساهمت في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وإنما هي ناتجة عن تجمع عوامل مرتبطة ومكملة لبعضها البعض.

وللقضاء على النتيجة يجب القضاء على السبب المؤدي إليها، وبالتالي يجب القضاء على المشاكل التي يعاني منها الشباب وأخذها بعين الاعتبار، مع القضاء على العوامل المساعدة في ذلك؛ وأيضا معرفة الهوية التي يريد شبابنا تقمصها بالهجرة إلى الخارج باحثا عنها، وفي الحقيقة هي الهوية الوطنية والانتماء لهذا المجتمع الذي فقدوه بفقدان الثقة والأمل في العيش الكريم.

وتوصلت الدراسة لجملة بأهم النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالي:

أولا: إعادة دراسة ظاهرة الهجرة برمتها وبلورة قناعة مشتركة فمحاربة الهجرة غير المشروعة تتطلّب على المدى المتوسط والطويل مواجهة الأسباب المؤّدية لها كالفقر والبطالة، وانسداد الأفق أو الحروب والكوارث، بخلق سياسة تنموية وطنية تستفيد من طاقات البشر والإمكانات والموارد الأولية الموجودة في الجزائر، على حّد قول عالم **الديموغرافيا** الفرنسي **الكبير الفريد صوفي**": إمّا أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر واما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات". فازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة يحتم تبني سياسة إنمائية أو استراتيجية اقتصادية اجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية، وتحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وانجازات ملموسة.

ثانيا: تنسيق التعاون الأمني بين الجزائر والدول الأوروبية المعنية وتبادل المعلومات لتفكيك الشبكات والأطر العاملة في تسهيل الهجرة غير الشرعية عبر الحدود، مع تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لردع شبكات التهّريب والنقل البّرية والبحرية لردع المهاجرين السّريين.

ثالثا: تشجيع الاستثمارات في المشروعات المتوسطة والطويلة الأجل التي من شأنها توفير فرص عمل ما يحد من الرغبة في الهجرة غير المشروعة.

رابعا: إيجاد آليات وطنية في الجزائر لاستقطاب المهاجرين في الخارج ومدخراتهم للمشاركة في المشاريع الاستثمارية سعًيا لمحاولة استعادة هذه القّوة الاقتصادية البشرية، ومحاولة استعادة الأدمغة المهاجرة ونشر الوعي بين هذه الطاقات والاستفادة منها في شتّى المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية ما يساهم فعليا في وضع مشروع وطني هدفه تحقيق الأمن الإنساني من خلال الارتقاء وتحسين مستوياته المختلفة.

خامسا: تطوير عمل ومهمة مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في دعم برامج التنمية البشرية وتعزيزها، بحيث تصبح شريكا فعالة في وضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية لدعم وتطوير الأمن الإنساني في الجزائر على اعتبار أن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب تضافر جهود كل مؤسسات الدولة سواء في شقها الرسمي متمثلة في المؤسسات والهيئات العمومية أو في شقها غير الرسمي من خلال مؤسسات المجتمع المدني النشطة على الساحة الوطنية.

من اجل الالمام بموضوع الهجرة غير الشرعية نحتاج الى العديد من البحوث والدراسات وذلك لتشعب وتعقد السباب والدوافع المؤدية الى الهجرة غير الشرعية في الجزائر خصوصا، والآثار و الأساليب ونقترح اجاء دراسات و بحوث ميدانية مع المهاجرين غير

الشرعيين للوقوف عن الدوافع الحقيقة وراء الهجرة. كما نقترح دراسة تهتم بالاثار الاقتصادية و الاجتماعية للهجرة غير الشرعية على الجزائر مصدرة و مستقبلة و باعتبارها دولة عبور.

قائمة المراجع

قائمة المراجـــــــــع

❖ **الكتب:**

1) براح أحمد، التغيرات الأسرية الناجمة عن هجرة رب الأسرة إلى الخارج، البليدة 2005.

2) جيلالي صاري وآخرون، هجرة الجزائريين نحو أوروبا، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2007.

3) حسن بهلول، محمد بلقاسم، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر 1993.

4) خليل عبد الهادي البدو، علم الإجتماع السكاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5) علي مانع، عوامل الجنوح في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.

6) سفير ناجي، محاولات في التحليل الإجتماعي (التنمية والثقافة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

7) عبد الفتاح لطفي، مدخل إلى الجغرافيا البشرية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

8) عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير الشرعية والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2008.

9) علي عبد الرزاق حلبي، علم إجآماع السكان، دار المعرفة، الإسكندرية، 2005.

10) ليلى علي، الشباب في مجتمع متغير، دار المعرفة، الإسكندرية ، 1995.

11) يحياوي نورة بن علي، حماية حقوق الإنسإن في القانون الدولي قانون الداخلي، دار هومة 2008.

12) محمد فوزي أبو السعود: مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الجامعة، د ط، الاسكندرية ،2004م.

13) مفيد الزيدي : أزمة إنسان أم ازمة أمة (هجرة العرب نحو الغرب) ،العرب الاسبوعي 2010/02/6.

14) طارق الشهاوي: الهجرة غير الشرعية، رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، د ط الاسكندرية 2009م.

15) عبد العزيز بن عثمان التويجري: منشورات الجامعة الإعلامية للتربية والعلوم والثقافة، إسيسكو، 2002م.

16) كلاي ايسكوفيل: بيبر تنتورية ، أيمن خلسة وآخرون، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الاورومتوسطية، لحقوق الانسان، كوبنهاغن، 2008.

17) عثمان الحسن، محمد نور، ياسر عوض، الكريم مبارك: الهجرة غير الشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، د ط الرياض، 2008 .

18) محمد علاء الدين عبد القادر: البطالة منشأ المعارف الاسكندرية 2000م.

19) آلاء غالب البشايرة: قضايا وحلول، الجامعة الاردنية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم الاقتصاد www.faseb.com.

20) ربحي مصطفى عليان، عدنان محمد الطوبي: الاتصال والعلاقات العامة، دار صفاء، ط1، عمان، 2005 .

21) الاخضر عمر الدهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية (دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر) المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2010.

22) صايش عبد المالك، التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة السرية، رسالة ماجيستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة عنابة 2007.

23) صايش عبد المالك، مكافحة الهجرة غير الشرعية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة، ع2011/01، بجاية 2011.

24) رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، الجزائر، دار الهومة، دون ذكر الطبعة، 2016.

❖ **المقالات والبحوث**

25) اجتماع خبراء الدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي حول الهجرة والتنمية: عناصر لموقف إفريقي موحد بشان الهجرة والتنمية، الجزائر العاصمة، 3–5 افريل2006.

26) القمة الاورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية وللمؤسسات المماثلة.

27) ناجي عبد النور: الملتقى الدولي، الجزائر والامن في المتوسط 2008م.

28) – برنامج الأمم المتحدة الانمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية، تحديات أمن الانسان في الدول العربية، نيويورك،2009م.

29) – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، موجز السياسات الاجتماعية حول هجرة الشباب في البلدان العربية، العدد الثالث، 2009.

30) المصراتي، عبد الله أحمد عبد الله (2014م) الهجرة غير الشرعية، بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنعوذة بمدينة نيفازي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب المجلد (30) العدد (59) ص ص193–228، الرياض.

31) عيد، محمد فتحي (2010م) التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة ورقة قدمت في الندوة العلمية بعنوان "مكافحة الهجرة غير المشروعة " جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، خلال الفترة 24–1431/2/26هـ الموافق 8–2010/2/10م، الرياض.

32) يوسفات علي هاشم، بن الطيبي مبارك، الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (قراءة تحليلية للنصوص الداخلية والدولية) ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد : 8 العدد :1 السنة 2019

❖ **القوانين:**

33) – القانون رقم 08–11 المؤرخ في 2008/06/25 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم.

34) القانون رقم 09–01 المؤرخ في 2009/02/25 المتعلق والمتضمن قانون العقوبات.

35) القانون البحري.

❖ **المواثيق والنصوص**

36) انظر قانون رقم 11/08، مؤرخ في يونيو 2008 يتعلق بشروط دخول الاجانب الى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها، ج ز عدد36 الصادرة بتاريخ: 2008/0207.

37) القانون 01/09 المؤرخ في 2009/02/25، يعدل ويتمم الامر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات، ج ر، ع15، الصادرة في 08 مارس 2009.

38) القانون 05/98 المؤرخ في أول ربيع الاول عام1419، الموافق لـ 1988/25806، يعدل ويتمم الامر رقم 76–80 ر ج ع28، المؤرخ في 23اكتوبر 1976، المتضمن القانون البحري.

39) قانون العقوبات الصادر بموجب الامر رقم 66–156 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 هـ، الموافق لـ 08 جوان 1966، ج ر عدد 47، الصادر في 9 جوان 1977.

40) قانون الإجراءات الجزائية الصادر بموجب الأمر رقم 66–155 المؤرخ في 12صفر عام 1386هـ، الموافق لـ 08 جوان 1966، ج ر عدد ،47 الصادرة في 9جوان 1977.

❖ **الاتفاقيات الدولية**

41) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، UNHCR 2017.

42) مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان وبعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا 2016.

43) تقرير الهجرة الدولية في العالم لعام، IOM 2017، و IOM 2018.

44) الوكالة الاوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية 2017(FRONTEX).

45) إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2015.

46) الاسكوا ومنظمو الهجرة الدولية 2015.

47) مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، UN OCHA n.d.c.

48) بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المقصد من طرف الجمعية العامة في 2000/11/15.

❖ **المراجـع باللغـة الفرنسيـة:**

Les Ouvrages :

49) HARRAGA « S » C'est éternels incompris Slemnia Ben Daoud - El Maarifa - 2008.

50) Khadija Elmadmad . les migrants el leurs droit au Maroc. Cahier de LUNISCO (migration et droit humains) Université Hassan 2 Ain choc. Casablanca. Maroc 2004. P10

❖ **المذكـرات:**

51) بوبكر بلعباس بن مريم عدة وآخرون، الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مذكرة تخرج محافظي الشرطة، دفعة 21، الجزائر 2007.

52) جوفلكيت ليلى، معرفة الشباب الجزائري للواقع الإجتماعي المعاش، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000.

53) رقيق خيدر، مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة تخرج مدرسة الشرطة (محمد الطيب العربي)، سيدي بلعباس، 2007.

❖ مقالات و أحداث على شبكة الأنترنيت في مواقع مختلفة.

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: ماهية ظاهرة الهجرة الغير شرعية	05
المبحث الأول: مفهوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية والأسباب المؤدية إليه	06
المطلب الأول : مفهوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية	06
المطلب الثاني : الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة	08
المبحث الثاني : بلدان المغرب العربي والمشرق العربي كمناطق عبور للمهاجرين غير الشرعيين	15
المطلب الأول: بلدان المغرب العربي كمنطقة عبور	15
المطلب الثاني: بلدان المشرق العربي كمنطقة عبور	17
المبحث الثالث : واقع الهجرة الغير شرعية في العالم والوسائل المستعملة في هذه الظاهرة	20
المطلب الأول: واقع الهجرة الغير شرعية في العالم	20
المطلب الثاني: الوسائل والطرق المستعملة في الهجرة الغير شرعية	28
المبحث الرابع : الدراسات السابقة حول ظاهرة الهجرة الغير شرعية	31
المطلب الأول: الدراسات السابقة	31
المطلب الثاني: أوجه الشبه والإختلاف	32
خلاصة الفصل الأول	34
الفصل الثاني: دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر	35
المبحث الأول: العوامل المؤدية للهجرة من الجزائر نحو الخارج ووضعية المهاجرين الوافدين إليها	37
المطلب الأول: العوامل المؤدية للهجرة من الجزائر نحو الخارج	37
المطلب الثاني : وضعية الأجانب الوافدين إلى الجزائر	46
المبحث الثاني: طرق والآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية في الجزائر	50
المطلب الأول : طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية داخل الجزائر	50
المطلب الثاني : الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية في الجزائر	54
المبحث الثالث: القوانين والاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر	56
المطلب الأول: القوانين المتعلقة بالهجرة غير شرعية في الجزائر	56
المطلب الثاني: الاتفاقية الثنائية المبرمة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي	61
خلاصة الفصل الثاني	66
خاتمة	68